الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٤٩٧

الخميس ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أميوفوري
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/120)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/120*)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي أستراليا وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وتركيا وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2011/120*)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين؛ والوثيقة (S/2011/118)، التي تتضمن مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأفغانستان، تحيل بها رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية أفغانستان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي مستورا.

السيد دي مستورا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بطلب خاص. هذه هي السنة العاشرة لمشاركة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشاركة كبيرة في أفغانستان. وفي غضون بضعة أيام، سيعلن الرئيس كرزاي رسميا عن المجالات التي سيجري نقلها إلى الملكية الأفغانية من خلال عملية الانتقال. ولذلك فقد آن الأوان، بإذن من المجلس، لإيلاء اهتمام خاص لرغبة السلطات الأفغانية في السيادة الوطنية وإظهار ذلك على نحو رمزي بدعوة جميع المشاركين في هذه الجلسة إلى تيسير وتقييم وتعزيز عملية الانتقال إلى الملكية والقيادة الكاملتين للأفغان. وأعرف أن هذا أمر خارج عن المألوف إلى حد ما ولكنني أعتقد أنه رمز هام، وأود التقدم بطلب خاص إليكم، سيدي، وإلى أعضاء مجلس الأمن للسماح لصديقي السفير تانين بأن يتكلم قبلي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): كنت أتوقع أن أستمع إلى السيد دي مستورا أولا، ولكنه قدم لفتة كريمة جدا لي ولبلدي. وبلدي وقيادة أفغانستان معجبان بدوره وقيادته. ونحن نستفيد من قيادته بصفته أحد كبار المنسقين الدوليين في أفغانستان وهنا في نيويورك.

بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2011/120) وأن أرحب ترحيبا حارا بحضور صديقي العزيز الممثل الخاص ستيفان دي مستورا للمجلس مرة أخرى.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة وشعب أفغانستان، عن التعاطف العميق مع شعب وحكومة اليابان في الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الناجمين عن

الزلزال وأمواج تسونامي في الأسبوع الماضي. ونحن نقف بجانب شعب اليابان الصديق في الوقت الذي يتعافى فيه من تلك المأساة.

بينما نجتمع لمناقشة الحالة في أفغانستان، فإن بلدي بصدد الشروع في الانتقال إلى السيادة الأفغانية الكاملة والملكية والقيادة الوطنيتين في مسعى إلى تحقيق الرؤية النبيلة المتمثلة في قيام دولة آمنة وديمقراطية ومزدهرة قادرة على تلبية احتياجات المواطنين بشكل مستقل. ونحن في أفغانستان نعلم أن عملية الانتقال ليست بالمهمة اليسيرة، لكن بتصميمنا الكامل ووحدتنا وبالدعم والالتزام المخلصين من جانب المجتمع الدولي، ستصبح قابلة للتحقيق. وسيكون منطق الانتقال دليلنا للمضي إلى الأمام خلال السنوات الأربع القادمة. وأفغانستان مصممة على أن تضطلع، خلال ذلك الوقت، بالمسؤولية الكاملة على المستويات كافة من أجل أن توفر للأفغان الأمن، وفرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفوائد مجتمعٍ يقوم على حكم القانون.

وسيظل دور المجتمع الدولي في دعم عملية الانتقال ضرورياً لنجاحنا. ففي لندن وكابل ولشبونة، أقر المجتمع الدولي دعم عملية الانتقال نحو الملكية والقيادة الأفغانيتين والتزم بذلك. وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة، سيتمحور دور المجتمع الدولي في أفغانستان حول احتياجات عملية الانتقال ومتطلباتها.

ويأتي اجتماع اليوم عشية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والأمم المتحدة بوصفها المنسق المدني الدولي الأول، سيظل دورها حاسماً في أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها. ونود أن نعرب عن تقديرنا لالتزام جميع موظفي الأمم المتحدة التزاما حازما، وهم يعملون في ظل ظروف صعبة للمساعدة في تلبية تطلعات الشعب الأفغاني. وإذ نستعد لبدء العملية الانتقالية رسميا، في ٢١ آذار/مارس، فإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة باعتبارها شريكا أساسيا على طريق المضي إلى الأمام.

ولن تستطيع أفغانستان أن تقف على قدميها إن ظلت مؤسسات الدولة فيها ضعيفة، وعرضة للهياكل الموازية المتعددة لتنال منها، وغير معززة القدرات. لذا فإن تأمين أفغانستان يتعلق أولا وقبل كل شيء بالملكية والقيادة الأفغانيتين، والاضطلاع بالمسؤولية، والعمل بفعالية لتحقيق تقدم مستدام. ذلك هو هدفنا النهائي، الذي نلتزم به التزاماً حازماً.

لقد انخرطنا، في الأسابيع الماضية، في مناقشات حول كيف يمكن لولاية بعثة الأمم المتحدة أن تتطور في ضوء المرحلة الانتقالية. وفي ذلك الصدد، في ١ آذار/مارس، بعث وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، معالي السيد زلماي رسول، برسالة إلى الأمين العام بالنيابة عن حكومة أفغانستان، أكد فيها ثلاثة طلبات رئيسية.

وتمثل الطلب الأول في القيام باستعراض شامل لولاية بعثة الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة في أفغانستان، على أن يجري الاستعراض في غضون الأشهر الستة المقبلة بالتشاور مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وفي الأسابيع اللاحقة، اتفقنا على أنه ينبغي إجراء هذا الاستعراض قبل انعقاد مؤتمر بون في نهاية ٢٠١١.

وكان الطلب الثاني توخي قدر أكبر من الاتساق والتنسيق والكفاءة في عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها العاملة في أفغانستان حتى تصبح الأمم المتحدة شيئاً واحداً. ومثل هذا النهج، المتمثل في إقامة علاقة تآزر بين كيانات الأمم المتحدة، ضروري لكفالة انتقال فعال وناجح في البلد.

وكان المطلب الثالث إعادة تشكيل ولاية هذا العام لبعثة الأمم المتحدة لتتمحور حول عملية الانتقال. ولأجل تلك الغاية، اقترحت حكومة أفغانستان التعديلات التالية للولاية.

أولا، يجب أن تكون العملية الانتقالية محور التركيز الرئيسي للبعثة. ومن شأن ولاية بعثة الأمم المتحدة التي تركّز على أهداف المرحلة الانتقالية أن تيسِّر الانتقال السلس للملكية والقيادة الأفغانيتين. إن الضرورة الأساسية لنقل المسؤولية الكاملة عن الأمن والحوكمة والتنمية إلى القيادة الأفغانية بحلول نهاية عام ٢٠١٤ ينبغي أن توجّه عمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام.

ثانيا، يجب التأكيد على مسؤولية بعثة الأمم المتحدة بصفتها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد من أجل تعزيز الاتساق في دعم المجتمع الدولي للاستراتيجية الإنمائية التي يتولى الأفغان تحديدها وقيادتها.

ثالثا، نشدد على الحاجة إلى توجيه المساعدات لتمر بشكل متزايد من خلال الميزانية الأفغانية ومواءمتها مع برامجنا الوطنية الأفغانية ذات الأولوية. ونحن مقتنعون بأن هذا سيؤدي إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للمساعدات الإنمائية.

رابعاً، تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور حاسم في تحسين التنسيق المدني - العسكري مع القوة الدولية للمساعدة. ومع ذلك، ينبغي إعادة تقويم ذلك الدور ليعكس الهدف من العملية الانتقالية من أجل دعم جهود تحقيق الاستقرار التي يقودها الأفغان.

خامسا، الملكية الوطنية لعملية إعادة الدمج والمصالحة أمر ضروري. ونحن نسعى للتواصل مع جميع الأفغان الذين هم على استعداد لنبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام. فعملية السلام والمصالحة يقودها الأفغان، ويمكن أن تستفيد من الدعم والمساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة، إنْ طلبت الحكومة الأفغانية ذلك.

سادسا، يجب أن تمتلك الحكومة الأفغانية العملية الانتخابية، بناء على المتطلبات الواضحة في الدستور الأفغاني ومبدأ السيادة الأفغانية. وتمشيا مع بياني كابل ولندن، تلتزم حكومة أفغانستان التزاما كاملا بإصلاح النظام الانتخابي كتدبير يكفل استدامة العملية الديمقراطية - على أن تكون ذات طابع وطني ويتصدى لها مواطنو أفغانستان. ونحن نرحب باستعداد البعثة للمساعدة في بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالقانون الانتخابي، في حال طلبت حكومة أفغانستان ذلك. لقد كلفت انتخابات العام الماضي في أفغانستان مئات الملايين من الدولارات، وهذا ليس مستداما لعملية ديمقراطية تقودها أفغانستان مع مرور الزمن. يجب أن تكون عملية الانتخابات في أفغانستان فعالة ومستدامة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال الملكية الأفغانية.

سابعاً، من الضروري إعادة تقييم عمل بعثة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. وفي حين يظل وجود مكاتب بعثة الأمم المتحدة في ثماني مناطق إقليمية مهماً، فإنه ينبغي النظر في عدد مكاتب بعثة الأمم المتحدة، ومواقعها واختصاصاتها، في المحافظات الأخرى في إطار الاستعراض الشامل لولاية البعثة. فمن شأن ذلك أن يساعد في تشجيع المؤسسات الأفغانية على إنهاء ثقافة الاعتماد، وتجنب مخاطر أمنية لا لزوم لها لموظفي البعثة، وترشيد تمويل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في البلد.

ثامناً، يمكن أن يتحقق دور بعثة الأمم المتحدة في دعم جهود تعزيز الحوكمة وسيادة القانون بشكل أفضل من خلال تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، وفقا لعملية كابل. وهذا هو السبب في أننا نطلب بذل كل الجهود من أجل تعزيز قدرات الحكومة الأفغانية.

تاسعاً، الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية بالغ الأهمية. لكن، في طريق المضي إلى الأمام، يجب أن يكون التركيز على تعزيز الدور التنسيقي المركزي لحكومة أفغانستان، وهو ما يتفق مع هدف الملكية الأفغانية.

إن تحقيق مطالبنا لا يساعد فحسب على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في السنوات القادمة، بل يساعد أيضا في جعل الحكومة تعمل بمزيد من الثقة في قدرتها على تحقيق الاعتماد على الذات. وبعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بون، لا تزال أفغانستان مصممة على قرارها القاضي بتحمل المسؤولية عن بلدها وشعبها. وتلك عملية لن تحدث بين عشية وضحاها، وإنّما تتحقق مع مرور الوقت. وطوال مرحلة الانتقال إلى القيادة والملكية الأفغانيتين البالغة مدتها أربع سنوات، وما بعدها، ستظل الشراكة الدائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين ضرورية. ولن يكون تحقيق الانتقال نهاية العلاقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، بل بداية لفصل جديد في شراكة متطورة.

يجب أن نضع حداً للحرب والعنف في أفغانستان. فقد حان الوقت لنكفل للأفغان العيش في سلام، بعيدا عن التهديد باستخدام العنف وبعيداً عن المعاناة التي تحملوها لسنوات عديدة. ولا يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب بدون نيل ثقة الشعب الأفغاني ودعمه.

وفي حين أن معظم إصابات المدنيين ناجمة عن أعمال حركة الطالبان والقاعدة، فقد زاد فقدان الأرواح البريئة أثناء العمليات العسكرية. لكن التزاماتنا الأخلاقية تلقي علينا عبئا ثقيلا لجعل حماية المدنيين الأولوية الأولى. ولا بد من وضع حد للخسائر بين المدنيين ولا بد من اتخاذ تدابير إضافية لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين.

لقد أدركنا جميعا أنه لا يمكن وضع نهاية للحرب والعنف بالوسائل العسكرية وحدها. ولذلك السبب ما برحنا نتواصل مع الذين يريدون الانضمام إلى عملية السلام. إن دعم المجتمع الدولي وشراكتنا الدائمة أساسية لهذه العملية ولتحقيق النجاح في أفغانستان. إن الأفغان عازمون على العمل صوب تقرير مصيرهم بأنفسهم. ولنجدد جهودنا لتحقيق السلام والازدهار في البلد خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيد دي مستورا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على منحي الفرصة لنقل بعض تعليقاتنا. يسعدني للغاية أن أتكلم بعد، السفير تانين، لأننا في حاجة إلى الاستماع إلى صوت الحكومة الأفغانية والسلطات الأفغانية والشعب الأفغاني، خاصة هذا العام.

وإذ يوافق اليوم مرور عام على اضطلاعي بمهامي في أفغانستان، ربما تكون هذه أيضا فرصة لي للتفكير في أحداث العام الماضي وبشأن ما قد يحدث – ربما ينبغي أن يحدث، خلال هذه السنة وما بعدها.

لقد ذهبنا من مؤتمر لندن إلى مؤتمر قمة لشبونة. وشهدنا هذين الحدثين يرتبطان مع أحداث مهمة أخرى، مثل مجالس السلام القبلية ومؤتمر كابل والانتخابات البرلمانية، وكلها بعثت رسالة مستمرة بتزايد الشعور بالملكية الأفغانية والانتقال إلى مستقبل بقيادة الأفغان. من الواضح أن الانتقال ينطلق من السيادة وحشد قدرة الحكومة على إدارة شؤونها. وكل ذلك يستند أساسا أيضا إلى ضرورة قيام الأفغان بصياغة وتنفيذ رؤيتهم السياسية لديمقراطية دستورية إسلامية

مستقرة وذات سيادة، وأفغانستان في سلام مع نفسها وجيرانها والمجتمع الدولي.

وكما سمعنا اليوم وشهدنا في رسالة وزير الخارجية رسول (انظر S/2011/118، المرفق) إلى الأمين العام بان كي - مون، فإن حكومة أفغانستان تطالب بشكل متزايد وبصورة مشروعة بقيادة جميع جوانب الحوكمة والتنمية وجهود تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، نفسر الرسالة الأخيرة بشكل بناء. ونرى أن الاستعراض القادم لدعم الأمم المتحدة لأفغانستان وولايتها فرصة جيدة لتبسيط أنشطة البعثة وأسرة الأمم المتحدة في جهد متضافر من أجل توحيد الأداء.

سيكون التركيز الأساسي في الأشهر المقبلة على انتقال الترتيبات الأمنية فيما تبدأ القوات الدولية الانتقال التدريجي وفيما تبدأ قوات الأمن الأفغانية الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن الأمن. إن إعداد القوات الأفغانية للاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن العمليات العسكرية والأمنية تحد ضخم. وسيطلب من قوات الأمن الأفغانية استدامة المكاسب الأمنية التي تحققت خلال السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، ستكون في حاجة إلى كسب ثقة الشعب الأفغاني، رغم حملة العنف والتخويف المتواصلة من جانب المتمردين ضد المجتمعات في أنحاء البلد. وأخشى أن، الرعب المشهود في استخدام الهجمات، سيظل تكتيكا للمتمردين في الوقت الحالي، وكذلك ستظل جهودهم الرامية إلى التدخل في الطفرة العسكرية الحالية.

نحن نرحب بالانتقال في مجال الأمن. وكما يعلم المجلس، نحن ندعم ذلك الانتقال بشكل بناء كمراقبين فاعلين. وننوي مواصلة المتابعة في ذلك الصدد، من خلال إسهامنا في عملية الانتقال المدنية في الميادين التي سيعلن عنها الرئيس كرازاي، على الأرجح يوم ٢١ آذار/مارس.

ولا بد من منح المقاطعات التي تشهد الانتقال حوافز ومكافأتها وعدم تجاهلها بعد إجراء الانتقال. كانت التعليقات الأخيرة لوزيرة الخارجية كلينتون واضحة في هذا الصدد: لا بد من أن تقترن الطفرة العسكرية والمدنية الجارية بطفرة دبلوماسية. وبصراحة، طلبنا أيضا طفرة لحماية المدنيين نظرا للزيادة في معدلات الخسائر بين المدنيين.

ويستلزم الانتقال أيضا وجود مؤسسات مستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني يمكنها مواصلة العمل. ولذلك، تأتي السيادة بزيادة في المسؤولية والمساءلة، ولذلك لا بد من أن نعمل معا.

وفي ذلك الصدد، حقق الأفغان قدرا كبيرا من التقدم هذا العام. لقد اضطلعت هيئتان انتخابيتان مستقلتان أفغانيتان بعملهما بمهنية وأظهرتا قدرة أفضل على الاضطلاع بدور قيادي في الإعداد للانتخابات بالمساعدة الفنية المطلوبة. وافتتح الرئيس كرازاي، البرلمان في ٢٦ كانون الثاني/يناير، بحضور جميع الأعضاء. ويبين انتخاب مرشح الأقلية زعيما لمجلس النواب (ولسي جركه) أن الأفغان، في نهاية المطاف، يستطيعون أن يجدوا حقا حلولهم وأن يفوا بشتى الاحتياجات العرقية والطائفية والإقليمية. وبعد اكتمال تعيين الجهاز التنفيذي، نعتقد أن السلطة التشريعية لديها فرصة الآن لبدء جدول أعمالها في أفغانستان.

وندرك ضرورة دعم أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ في جهودها لإعادة الأمور إلى طبيعتها في البلد وضمان ملكية أفغانية في الأجل الطويل، يدعمها بناء للقدرة. لذلك السبب، ومع حرصنا على دعم روح الانتقال، فإننا مستعدون أيضا إلى ما هو أكثر من ذلك. فقد كنا هناك طوال الـ ٦٠ عاما الماضية، وإذا احتاجت السلطات الأفغانية أن نتواجد هناك، فسنساعد الأفغان مرة أخرى في العام القادم بل وبعد فترة الانتقال.

أنتقــل إلى الــسلام وإعــادة الإدمــاج والمــسائل الإقليميــة،حيث شـهدت بداية الـشهر اجتماعـا مهمـا للغايـة لفريـق الاتـصال الـدولي المعـني بأفغانـستان، عقـد في جـدة. وكـان حـضور ممثل المجلس الأعلـى للـسلام ذلـك الاجتمـاع رسـالة مهمـة لنـا جميعـا. أيـد ذلـك الاجتمـاع المجلس الأعلـى للسلام، مـرة أخـرى وفقـا للملكيـة الأفغانيـة، ودعـا إلى نهـج ينطلـق مـن كابـل لمبـادرات الـسلام والمـصالحة، بـدعم مـن مجموعة من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية تجتمع ويكون مقرها كابل.

وفي الميدان في أفغانستان، ستواصل البعثة تيسير عمـل المجلس الأعلى للسلام، بناء على طلبه، من خـلال فريـق دعـم الـسلام. وستواصـل البعثـة أيـضا دعـم تكـشف عمليـة بقيـادة برنامج الـسلام وإعـادة الإدمـاج في أفغانـستان، الـذي يواصـل تحقيـق تقـدم، بعـد أن أعـاد إدمـاج ٧٠٠ فـرد حـتى الآن. وطلب الوزير ستانكزاي أن تقـدم البعثـة المزيـد مـن المـساعدة في التواصـل مـع المقاطعـات. ومـع إضـفاء الحيـاد علـى جهـود التواصل هـذه والتواجـد في الميـدان، نعتقـد أن البعثـة يمكـن في الحقيقـــة أن تـــساعدهم في الوصـــول إلى جميـــع قطاعـــات المجتمع الأفغاني.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن المسائل الإنسانية والمـرأة الأفغانيـة والخـسائر بـين المـدنيين مـصدر قلـق بـالغ. وصدر مؤخرا تقرير بشأن المسألة مـن جانـب مكتـب مفـوض الأمــم المتحــدة الــسامي لحقــوق الإنــسان. ونتــشاطر قلــق الحكومــة والقــوة الدوليــة للمــساعدة الأمنيــة في أفغانــستان والمجتمــع الــدولي وشــعب أفغانــستان حيــال العــدد الهائــل للخسائر بين المدنيين.

منــذ عــام ٢٠٠٧، فقــد حــوالي ٩ ٠٠٠ مــدني أرواحهم في هذا النزاع. وحـدث أكـبر عـدد مـن الوفيـات – ٢ ٧٧٧ – في عـام ٢٠١٠. إن الإحـصاءات شـيء، ولكـن الناس شيء آخر. فكـل حالـة وفـاة هـي خـسارة لا مـبرر لهـا. ولـذلك الـسبب سنواصـل الاعتـراف بالمـسألة والـدعوة إلى وضع حد للحالة.

ونأمـل أن تكـون هنـاك بالتأكيـد طفـرة لاتقـاء المزيـد من الخسائر بين المـدنيين. للأسـف، كمـا يعلـم المجلـس، فـرغم أننـا منحنـا العناصـر المناهـضة للحكومـة فرصـة للمـشاركة في التقرير عن الخسائر بين المـدنيين عـن طريـق الإسـهام ببياناتهـا، إذا كانت لديها بيانات، وتقـديم مساهمتها عـن طريـق تخفـيض عدد الخسائر، إلا أننا لم نتلق ردا حتى اليوم.

وينبغي أن نركّز كذلك على ما يسمى بالاحتياجـات الإنـسانية المتزايـدة الناجمـة عـن الـصراع، الـتي هنـاك بالفعـل حاجـة إليهـا. وثمـة قـدر كـبير مـن الآثـار الإنـسانية الجانبيـة لا يسبّبه الفقـر أو الكـوارث الطبيعيـة فحسب، وإنمـا الـصراع أيـضاً. هـذا هـو الـسبب في أنّ دور وكـالات الأمـم المتحـدة ميدانياً مهم جداً في هذه المرحلة.

إنّ النـساء والفتيـات والفتيـان، بالنـسبة إلى جـدول الأعمـال الـسياسي والاجتمـاعي والاقتـصادي، يحتـاجون إلى الدعم. ونحن ندعو إلى ذلك.

وفيما يتعلق بالحضور، فإن مرحلة الانتقـال المدنيـة في حـد ذاتهـا أمـر حتمـي وهـي تـشكّل فرصـة. ونحـن نعتقـد أن وجود الأمم المتحـدة علـى الـصعيد دون الـوطني في أفغانـستان يـدعم الحكومـة في العديـد مـن الميـادين – التنـسيق، والحكـم، وحقـوق الإنـسان، وسـيادة القـانون، والكـثير مـن المجـالات الأخرى. وهناك ٣٠ من وكالات الأمـم المتحـدة وبرامجهـا في أفغانـستان تعمــل نيابــة عــن المجلــس وتــساعد الحكومــة في ٣٤ مقاطعـة. ولقـد أنفقـت، حـتى الآن، ٩٠٤ ملايـين دولار على الأنشطة الإنسانية والإنمائية في أفغانستان.

وثمة ملايين الأفغان يستفيدون من هـذا، لكننـا نـدرك أن علينـا أن نجـري مراجعـة مـن أجـل صـقل هـذه الجهـود إلى

أبعد من ذلك. دعوني أذكر أن برنامج الأغذية العالمي يساعد حوالي ٧,٣ مليون أفغاني ضعفاء كل يوم، وفي كل عام. وما فتئت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تدعمان تلقيح ٧,٥ مليون طفل هذا العام وعلى مدى العامين الماضيين. ويعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على مساعدة السلطات الأفغانية في عودة ٤,٥ مليون أفغاني طوعياً إلى الوطن. وقد ساعد مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام ٣ ٥٥٣ من المجتمعات المحلية، وفي شراكة مع الأفغان، على إزالة ٠٠٠ ٣٠٠ لغم. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ٤٠٠ ٧ من وظائف الخدمة المدنية وبناء القدرات. وكان هناك أيضاً دعم لمكافحة المخدرات، وفّره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وجميع هذه الكيانات التابعة للأمم المتحدة هي تحت تصرف السلطات الأفغانية من أجل مساعدة الأفغان على الشعور بأنه لن يتم التخلي عنهم مرة أخرى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وبأننا نتحرك نحو مستقبل يتصف بمزيد من السيادة الأفغانية.

وبالنسبة إلى المخدرات، فهي مسألة نشعر بالقلق إزاءها. فالمخدرات بلا شك تمثّل تهديداً للسلام والاستقرار على كلا الصعيدين الأفغاني والدولي. لقد كنت في طهران والدول المجاورة، وهذه المسألة يجري بحثها في كل الأوقات. وقضية المخدرات تقتضي أيضاً تحمّل المسؤولية المشتركة بين أصحاب المصلحة الدوليين. وقد أحرزت الحكومة تقدماً خلال السنوات الأخيرة، وأيضاً جيرانها، وأعتقد أننا جميعاً نعترف بذلك. بيد أن الوضع لا يزال أحد الشواغل الكبرى. فالحقائق تشير إلى حالة مأساوية في كل من أفغانستان والدول المجاورة بسبب الإنتاج الهائل. وفيما انخفض الإنتاج، إلاّ أن ارتفاع الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال هذه الفترة كان حافزاً له. لذلك، فإن التدابير المتخذة يجب أن يكون لها تأثير على كامل المراحل – من القضاء على المخدرات إلى استبدال المحاصيل، والسلائف، والمواد الكيميائية، وانخفاض الطلب عليها عالمياً. وأناشد المجلس بالتالي أن يعمل على بناء قدرة حكومة أفغانستان على مكافحة المخدرات، وكفالة أن نتمكن من رؤية إحراز بعض التقدم هذا العام.

وفي الختام، إن هذا العام عام حاسم. أعلم أننا سمعنا ذلك مرات عديدة. فكل عام حاسم في أفغانستان، ولكن بعض الأعوام أكثر أهمية من غيرها. عام ٢٠١١ عام المرحلة الانتقالية وصولاً إلى عام ٢٠١٤. لذلك، ثمة ضرورة إلى العمل معاً بشكل وثيق في هذا الشأن.

إننّا استمعنا إلى السفير تانين. واستمعنا إلى رسالة السلطات الأفغانية بنبرتها العالية والواضحة عن سيادتها، وحقيقة أنه لا يمكننا بعد الآن – لا يمكن أحد منا، ولا حتى السلطات الأفغانية – أن نقوم بالعمل كما لو أنه عمل اعتيادي. لذلك، ينبغي لنا باستمرار أن نعدّل أنشطتنا على أساس الأولويات التي يقودها ويملكها الأفغان. ويجب أن نذهب إلى أبعد من المكاسب الأمنية والسياسية، وأن نولي مزيداً من النظر للتنمية.

لقد كنا، مثلما قلت، مع الشعب الأفغاني ٦٠ عاماً. كنا هناك خلال حكم طالبان. وأنا شخصياً كنت هناك في زمن نجيب الله. ونحن هناك الآن. ونأمل أن نكون هناك طالما أن الأفغان بحاجة إلينا. وبالتالي، إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تدعم الحكومة الأفغانية في هذه الفترة الانتقالية الكبيرة التي تتصف بمسؤولية أكبر. ونود أن نواصل القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد دي مستورا على إحاطته الإعلامية.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أتوجه بكلمة شكر خاصة إلى الممثل الخاص ستيفان دي مستورا على إحاطته الإعلامية اليوم، وإلى زملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم المتفاني والممتاز وفاءً بولاية المجلس ودعماً لحكومة أفغانستان وشعبها. إن ستيفان دي مستورا وبعثة الأمم المتحدة يعملان في ظل ظروف بالغة التعقيد والتحدي. وأشكر أيضاً الأمين العام على تقريره الشامل الذي جاء في الوقت المناسب جداً (S/2011/120*). ووفدي ممتن للسفير تانين على ملاحظاته المرحب بها والتعاون الوثيق الذي نتمتع به معه ومع فريقه.

قبل أن أتقدم ببعض الملاحظات من وجهة نظري الوطنية، اسمحوا لي أن أؤكد على أن حكومتي تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي هو واحد من الداعمين الرئيسيين لتحقيق الاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

إن أفغانستان أولوية وطنية للسياسة الخارجية للحكومة الألمانية. ونحن نعتبر أنه لشرف الإمساك بهذا الملف الهام لمجلس الأمن في العامين المقبلين، ونتطلع إلى العمل مع المجلس لدعم أفغانستان. ونشكر أسلافنا الأتراك على عملهم القيّم والتزامهم المستمر، ولا سيما في ميدان التعاون الإقليمي.

وسوف تواصل حكومتي دعم أصدقائنا الأفغان بينما ندخل مرحلة انتقالية هامة. إن عملية كابل هي أساساً خطة طموحة للانتقال نحو مزيد من العمليات التي يقودها الأفغان. وهي تقتضي ضرورة تمكين الأفغان بشكل حقيقي، على أساس سيادة القانون والقدرات الوطنية.

وإذ أتكلم بالنيابة عن إحدى البلدان المانحة الرئيسية، اسمحوا لي أن أوضّح وضوح الشمس نقطة واحدة: إنّ الانتقال لا يعني خفض المشاركة الدولية، وإنما يعني تغييراً في الدعم الذي نوفّره داخل أفغانستان ولأجل أفغانستان. سوف يكون الانتقال تدريجياً وحسب الظروف القائمة. وسوف تركز طبيعة المشاركة الدولية بصورة متزايدة على التدريب وبناء القدرات. هنا، سيظل وضع البعثة فريداً بغية الإسهام في تمكين الشعب الأفغاني.

وتتشاطر حكومتي وجهة نظر الأمين العام في أنه، حيثما نحقق تقدماً، يجب أن تكون الاستدامة شاغلنا الرئيسي. وهذا يتسم بأهمية خاصة في مجالات الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك دور المرأة. ونحن نثني على الإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية حتى الآن، ونشجعها على الاستمرار في إعطاء الأولوية لمجالات السياسة العامة هذه.

وفي ضوء المرحلة الانتقالية، تشعر ألمانيا بالقلق إزاء حقيقة أن القدرات التقنية لنجاح تنفيذ البرامج الوطنية الحكومية ذات الأولوية ليست موجودة حتى الآن في مختلف أنحاء البلد. ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى مضاعفة جهودهم في دعم الحكومة الأفغانية، ولا سيما في المناطق المقرر أن يجري فيها تنفيذ المرحلة الانتقالية في وقت مبكر.

إن الاستدامة والانتقال الناجح لن يكونا ممكنين من دون عملية سياسية شاملة. وتعلّق ألمانيا آمالاً كبيرة على عملية المصالحة الجارية. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الحكومة الأفغانية في هذا الميدان.

ونأمل أن يجري قريباً إزالة التوترات القائمة بشأن وضع البرلمان، لأنها تمنعه من أداء مهامه على النحو الفعّال المبيّن في الدستور. والدعم المستمر من الأمم المتحدة سيكون كذلك ضرورياً لزيادة تحسين استدامة النظام الانتخابي.

بعد بضعة أيام من الآن، أي في عيد النيروز بتاريخ ٢١ آذار/مارس، سوف يعلن الرئيس كرزاي الدفعة الأولى

من المناطق التي ستشهد انتقال المسؤوليات الأمنية فيها إلى القيادة الأفغانية.

وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للحوادث الأمنية لا يزال مثيراً للجزع، تشعر ألمانيا بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرز مؤخراً في حشد ما يلزم من العديد لمؤسسات الأمن الأفغانية.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه على الرغم من التفاوتات الإقليمية، تبين آخر دراسة شُرطية قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحسنا كبيرا في الثقة لدى السكان المحليين بالمقارنة بما كانت عليه الحالة في عام ٢٠٠٩.

إن زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين لا يمكن التساهل حيالها. إذ أن ألمانيا تلاحظ بقلق شديد الاتجاهات الأخيرة، وفي الوقت نفسه نلاحظ أيضا ونرحب باستمرار التقدم الذي أحرزته القوات الأفغانية والدولية لتحاشي وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

إن ألمانيا تؤيد بقوة تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا، كما أوصى الأمين العام وطلبت ذلك حكومة أفغانستان. ويسرني أن أبلغ المجلس بأننا نلاحظ درجة كبيرة من الوحدة في مفاوضات المجلس الدائرة بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومهما يكن من أمر، يود وفدي أن يشدد، على أن الحكومة الأفغانية محقة في تذكيرنا بمسؤوليتنا والتزامنا بتمكين المؤسسات الأفغانية، كما جاء في الرسالة الأخيرة لوزير خارجيتها (انظر S/2011/118)، وأن حسن النية لدى الشركاء في التنمية يمكن أن يسهم أيضا في تقويض الحلول الأفغانية للمشاكل الأفغانية.

وفي هذا السياق، تؤيد ألمانيا إجراء استعراض لدعم الأمم المتحدة من منظور التجديد المقبل للولاية في آذار/مارس ٢٠١٢، حالما يتمكن المجلس من تقييم تجاربنا الأولى في عملية الانتقال والمصالحة، على أساس مستنير. ومن الجدير ذكره أن مؤتمر بون الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ استجاب للطلب المقدم من أصدقائنا الأفغان، بحيث تم توقيته ليساهم في هذه العملية.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على نوعية التعاون بين الأمم المتحدة والشعب الأفغاني الذي سيحكم في نهاية المطاف على نجاحنا. وبالنظر إلى ما أنجزه واستثمره الجميع، فإن وفدي مقتنع بأن هناك أسبابا وجيهة لمواصلة العمل معا من أجل أفغانستان مزدهرة وآمنة.

السيدة زيادة (لبنان): أود في البداية أن أشكر السيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته وعلى جهوده. كما أود أن أشكر المندوب الدائم لأفغانستان على إحاطته الشاملة، وعلى تذكيرنا جميعا بأولويات حكومته فيما يتعلق بكيفية استمرار التعاون مع الأسرة الدولية بهدف توفير أفضل الشروط لضمان عملية الانتقال، على أن تستند هذه العملية على مُلكية أفغانية لها. ونؤكد له حرص وفد لبنان على بذل كل الجهود مع باقي أعضاء المجلس للتجاوب مع مطالب حكومته، بما فيه مصلحة الشعب الأفغاني الشقيق. ونؤيد تماما ما أشار إليه بشأن ضرورة إنهاء العنف والحرب في أفغانستان. واسمحوا لي بأن أدلي بالتعليقات التالية.

في أعقاب الانتهاء من العملية الانتخابية الأخيرة التي شهدتها أفغانستان، نرى ثمة ضرورة لاستخلاص العبر منها والعمل على مواصلة الإصلاحات وتفادي الشوائب في المستقبل، وتعزيز استقلالية الهيئات الموكل إليها الإشراف والرقابة على الانتخابات وتعزيز قدراتها. ونرحب بافتتاح البرلمان الأفغاني الجديد. ونحض السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على العمل بروح التعاون والتكامل

وتغليب مصلحة البلاد العليا على الاعتبارات الأخرى. كذلك نشيد بالخطوات المشجعة المتخذة لتحقيق سياسة المصالحة وإعادة الإدماج، وخاصة تلك المتعلقة بزيادة الوعي وبناء الثقة لدى مختلف أطياف المجتمع الأفغاني. ونؤيد ما طلبه الأمين العام في تقريره (S/2011/120*) من الدول الأعضاء في المجلس بشأن إيلاء الاهتمام الكافي لمسألة تأثير جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على عملية المصالحة والإدماج. فشعور الأطراف كافة بأن لها مصلحة في عملية المصالحة من شأنه أن يساهم في التوصل إلى النتائج المرجوة.

ووفقا لذلك، نؤكد على أهمية استمرار تطبيق التزامات عملية كابل من أجل تحسين الأمن والحوكمة والتنمية، ونقل المسؤولية الأمنية كاملة إلى السلطات الأفغانية تدريجيا.

كذلك نؤيد ما أدلى به السيد دي مستورا من حيث الأعراب عن القلق الكبير إزاء ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين الذي بلغ كما ذكر حتى الآن ٩٠٠٠ شخص من المدنيين. ولا بد من وضع حد لاستهداف المدنيين، لذلك نطالب جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي. فضلا عن ذلك، نتمسك برفع الظلم والتمييز عن المرأة وحمايتها من العنف، وصون حقها في التعليم، وإشراكها في الشأن العالم. كما ننوه بالاتفاقية الموقعة بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة لمنع تجنيد الأحداث في الجيش والشرطة، والتصدي لقضايا العنف الجنسي ضد الأطفال من جانب القوات الأمنية.

وننوه أيضا بالتقدم الحرز على صعيد تأهيل القوى العسكرية، وعودة اللاجئين ونزع الألغام. ونرى أن مواضيع مثل الاحتجاز التعسفي بحاجة إلى عناية إضافية، كونها تظهر شوائب في النظامين الأمني والقضائي. كذلك فإن مسألة ارتفاع نسبة الوفيات عند النساء لأسباب تتعلق بالحمل والإنجاب، وعند الأطفال دون سن الخامسة.

من ناحية أخرى، نشدد على أهمية مواصلة التعاون الإقليمي ودعم دول الجوار نظرا لترابط الوضع بين أفغانستان ومحيطها. إذ أن ذلك لا يعود بمردود اقتصادي فحسب، بل له أيضا مردود أمني يتمثل في تشديد الرقابة على الحدود، ومكافحة المخدرات، والإرهاب والجريمة المنظمة. ويساعد أيضا في تدعيم عملية المصالحة الداخلية. فمما لا شك فيه أن إحلال السلام في أفغانستان له أثر ايجابي على الدول المجاورة لها.

وأختتم كلمتي بتجديد تقديرنا لجهود الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها وبدور المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، من بينها منظمة المؤتمر الإسلامي، في مختلف الميادين لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، البلد الصديق الغني بتاريخه وثقافته وطاقاته.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين في هذه المناقشة ونشكره على بيانه. كذلك نشكر السيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه لأحدث تقرير للأمين العام عن أفغانستان (S/2011/120*).

يعتقد وفدي أن قيام أفغانستان مستقرة وسلمية وديمقراطية أمر حيوي للاستقرار الأوسع في المنطقة، ومن هنا فإنه يرحب بالتطورات الإيجابية نسبيا التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية في أفغانستان. وهي تضم الاتفاق على عملية كابل، وإعطاء زخم لجهود إعادة الإدماج والمصالحة وزيادة التعاون بين أفغانستان وجيرانها.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زالت أفغانستان تواجه تحديات كبيرة في جهودها لتحقيق الاستقرار والتنمية. وفي مقدمة هذه التحديات الحالة الأمنية.

وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وأوجه القصور بالنسبة لحقوق الإنسان، واستمرار الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وفي ضوء ضخامة هذه التحديات، ترى جنوب أفريقيا أنه لابد من وضع استراتيجية شاملة يندرج فيها الأمن والمساعدة الإنسانية والحكم السديد والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وما زال استمرار دور الشركاء الثنائيين في دعم شعب وحكومة أفغانستان أمراً لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالدور المحوري الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في دعم حكومة أفغانستان وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة لذلك البلد.

وتبقى جنوب أفريقيا مقتنعة بأن السبيل الوحيد للسلام الدائم يكون من خلال الحوار السياسي. وما زالت المصالحة السياسية والحوار بين الشعب الأفغاني وقادته من الأهمية بمكان من أجل استقرار طويل الأجل في أفغانستان. ونرى أنه ينبغي أن يشمل هذا الحوار كل الراغبين في الإسهام في إقرار السلام في أفغانستان. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن في جهود السلام وإعادة الإدماج، كما يتجلى في تقرير الأمين العام. ويتشاطر وفدي أيضاً ما عبر عنه الأمين العام، حيث قال ”وبمواصلة مبادرة إعادة الإدماج، يمكن أن تساعد تدابير بناء الثقة على إحراز تقدم نحو تحقيق الحوار بين الأطراف الأفغانية وتعزيزه“ (S/2011/120*، الفقرة ٨٢). وفي هذا السياق، ندعو القيادة السياسية في أفغانستان إلى الاستفادة من هذا الزخم لتحقيق المصالحة الوطنية.

وما زلنا نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار سقوط ضحايا من المدنيين الذي أشار إليه التقرير المعروض علينا. وبينما نشيد بجهود قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية الرامية إلى مكافحة حركة الطالبان وغيرها من القوى المناوئة للحكومة، فإننا ندعوهما إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون إلى أقصى درجة. ويشعر وفدي بالقلق على نحو خاص حيال محنة الأطفال العالقين في الصراع في أفغانستان. فما زال هؤلاء الأطفال محرومين من أبسط حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحماية والتعليم والمساعدة.

وفي هذا الإطار، يشجعنا التوقيع على خطة العمل بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة بشأن منع تشغيل الأطفال والتزامها بمنع قتل وتشويه الأطفال. وبالمثل، فإن النساء الأفغانيات لهن دور هام في تحقيق السلام والاستقرار في بلدهن. ودورهن في بناء مجتمع أفغاني جديد ينبغي أن يكون موضع ترحيب وتشجيع. ونأمل أن تعالج الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً هذه المسألة باعتبارها أولوية.

ويرى وفدي أن هناك صلة لا تنفصم بين التنمية والأمن في أفغانستان. ويسرنا أن الحكومة الأفغانية قد أبدت التزامها بمعالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها البلد. ونشجع الحكومة على زيادة جهودها الرامية إلى تحسين قدرتها المؤسسية لتوفير بدائل عملية لزراعة الخشخاش والمخدرات.

وتظل الملكية الوطنية والقيادة ذات أهمية حاسمة للأمن السياسي والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي في أفغانستان. وفي هذا السياق، ننوه بنقل بعض المسؤوليات إلى الحكومة الأفغانية، حسبما أبلغ السيد دي مستورا المجلس اليوم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لانتقال البلد من الصراع إلى الازدهار. وما فتئت جنوب أفريقيا تدعم وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والدور الذي تقوم به في ذلك البلد. وننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام وفريقه لتفانيهم في عمل البعثة وقيادتهم لها. ونؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً آخر، حسبما أوصى بذلك الأمين العام.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بعودة الممثل الخاص للأمين العام دي مستورا إلى المجلس ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم. ونثني على قيادته القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأرجو أن ينقل تقديرنا الخالص إلى العاملين بالبعثة على ما يقومون به من عمل نيابة عنا جميعاً للمساعدة في بناء أفغانستان أقوى.

كما نود أن نعرب عن ترحيبنا الخاص بالسفير تانين ونشكره على مخاطبة المجلس مرة أخرى. وأود أن أؤكد دعمنا لتعزيز القيادة والسيادة الأفغانية، وهو ما ناقشه السفير تانين في وقت سابق. فالانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن وبدء تخفيضات قوات الولايات المتحدة في تموز/يوليه والجهود الجارية لإعلان الشراكة الاستراتيجية الجديد بين الولايات المتحدة وأفغانستان كلها جوانب هامة لاستعادة الملكية الأفغانية.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل هذا الصباح. أولاً، إن عملية نقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد بدأت. ووافق وزراء الدفاع من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال اجتماعهم في بروكسل في ١١ آذار/مارس على توصية المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي ببدء الانتقال إلى المسؤولية الأمنية بقيادة أفغانية. وخلال الأيام المقبلة، نتوقع أن يعلن الرئيس كرزاي المناطق التي ستؤول الملكية الأمنية الكاملة عنها إلى الحكومة الأفغانية في البداية. وسيرتكز ذلك القرار على تقييم شامل للظروف على الأرض أجرته الحكومة الأفغانية بصورة مشتركة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الشهور التي أعقبت اجتماع لشبونة. وستكون عملية الانتقال مرحلية وستزيد دعم القدرة الأفغانية.

وعلى الرغم من أن هذا الانتقال سيركز في معظمه على الأمن، فإنه سينطوي على دور مدني هام أيضاً. ويسرنا أن تقرير الأمين العام (S/2011/120*) يحدد قطاعات معينة يمكن للأمم المتحدة أن تقوم فيها بدور قيم في هذه العملية، بما في ذلك الوساطة وحل النزاعات، وحقوق الإنسان وبناء القدرات الأفغانية ودعم التنسيق الأفغاني للمساعدة الدولية. ونشجع على مواصلة التعاون القوي بين بعثة الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية أثناء عملية الانتقال.

ثانياً، نرحب بالانتهاء من عملية الانتخابات التشريعية التي جرت في العام الماضي وافتتاح مجلس النواب (ولسي جيرغا) في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وقد خلص الأمين العام إلى أنه على الرغم من المخالفات التي شابت الانتخابات، أدت المؤسسات الانتخابية في أفغانستان أداء رائعاً في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونحن نوافقه الرأي. ونفهم أن محكمة خاصة قد بدأت في إعادة فرز الأصوات في عدد من المناطق. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أي عمل من شأنه أن يقوض نزاهة العملية الانتخابية ونحث المؤسسات الأفغانية على أن تعمل في حدود مجالات اختصاصها المحددة بشكل واضح، طبقاً للقوانين الأفغانية ذات الصلة والدستور الأفغاني. ونتطلع إلى أن تواصل الأمم المتحدة شراكتها مع مختلف فروع الحكومة الأفغانية وهي تؤدي مهامها في إطار القانون الأفغاني، بما في ذلك عملية الإصلاح الانتخابي.

ثالثاً، وكما أشارت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ملاحظاتها أمام مجتمع آسيا في الشهر الماضي، سيشهد عام ٢٠١١ تلاقي ثلاثة روافد: حملة عسكرية أفغانية ودولية مشتركة ضد تنظيم القاعدة وحركة الطالبان؛ وحملة مدنية لدعم الحكومة الأفغانية والاقتصاد والمجتمع المدني؛ وحملة دبلوماسية مكثفة لوضع حد للصراع الأفغاني ورسم مستقبل آمن وجديد للمنطقة.

إن المكاسب في مجالي الأمن والحوكمة التي تحققت من خلال الجهود المدنية والعسكرية الأفغانية والدولية، كما قالت الوزيرة كلينتون، قد هيأت فرصة لعملية مصالحة مسؤولة بقيادة أفغانية ودعم دبلوماسي إقليمي مكثف ومؤازرة قوية من الولايات المتحدة, وتحت القيادة والملكية الأفغانيتين، تبذل حالياً جهود هامة من أجل بدء مناقشة وطنية حول المصالحة. وقد شكل الرئيس كرزاي المجلس الأعلى للسلام، الذي يضم ممثلين من جميع أنحاء أفغانستان. ويعقد قادة المجلس اجتماعات في المحافظات الرئيسية في شتى أجزاء البلد مع زعماء القبائل وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، والقرويين للاستماع إلى آمالهم وتوقعاتهم. وهم يعملون على تشكيل مجالس محلية للبدء في إشراك المتمردين والمجتمع الأوسع. ونحن نؤيد هذه الجهود الأفغانية تأييداً تاماً. كما نحيي جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم المجلس الأعلى للسلام من خلال فريق دعم السلام.

وخلال العامين الماضيين، حددت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي شروطاً واضحة للمتمردين الراغبين في نبذ القتال والعودة للانضمام إلى المجتمع الأفغاني. عليهم أن ينبذوا العنف وأن يقطعوا كل صلة لهم بالقاعدة ويلتزموا بالدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه التي تحمي حقوق المرأة والأقليات. وسيجد المتمردون الذي يؤثرون درب السلام شريكاً مستعداً في الولايات المتحدة.

وعملية المصالحة ستتطلب دعم جيران أفغانستان، بما في ذلك، والأهم، باكستان. ولدى باكستان شواغل مشروعة لابد للحكومة الأفغانية أن تعترف بها، لكن على باكستان مسؤوليات هامة أيضاً، بما في ذلك القيام بعمل حازم لمنع الطالبان الأفغان من استخدام الأراضي الباكستانية كملاذ آمن لمواصلة تمردها. وسوف يساعد الضغط من جانب باكستان على دفع الطالبان نحو طاولة التفاوض والابتعاد بها عن القاعدة.

وأود أن أعلق أيضا بإيجاز على الخسائر التي وقعت مؤخرا بين صفوف المدنيين. فما زال هدفنا الرئيسي يتمثل في حماية الشعب الأفغاني. ونأسف كثيرا للأذى غير المقصود الذي يلحق بأي مدني أو وفاته في سياق العمل العسكري. وتبذل القوات التابعة للولايات المتحدة والقوات الدولية جهودا غير عادية للحد من خسائر المدنيين وتشهد بعض النجاح في هذا الصدد، رغم أنه ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل. أما المتمردون فهم مسؤولون عن نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من خسائر المدنيين، وهم يستخدمون المدنيين دروعا بشرية، ويبتزون دعمهم، ويأخذونهم كرهائن، ويفرضون ضرائب على محاصيلهم.

ونرى أن هذا العام يحمل في طياته الكثير من الخير لأفغانستان وللمنطقة الأوسع نطاقا. ونعرب عن التزامنا بمواصلة تقديم الدعم لحكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما لتجاوز النزاع الراهن وصولا إلى مستقبل أكثر إشراقا.

وأخيرا، تعرب الولايات المتحدة عن تأييدها تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى وتشكر البعثة الألمانية على قيادتها هذه المفاوضات.

السيد موراييس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر زميلي السفير تانين على ملاحظاته البالغة الفائدة. والملكية الوطنية لزمام الأمور هي لبّ الجهود المبذولة لحفظ السلام وبناء السلام، وهي هدف تتفق معه البرتغال اتفاقا كاملا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، الذين يواجهون مهمة من أعصى المهام التي اضطلعت الأمم المتحدة بها حتى اليوم. وأود أن أعرب عن تقدير البرتغال لهم لما يبدونه من التزام وتفانٍ وشجاعة.

كما أود الإشارة إلى أن اعتداء آثما أودى مرة أخرى دون تمييز بأرواح العشرات من المدنيين في قندز في بداية هذا

الأسبوع. وأثق بأني أتحدث باسمنا جميعا حين أعرب عن إدانتي لهذا القتل وهذا التشويه الطائش الدنيء، وأطلب إلى السفير تانين أن ينقل عزاءنا لأسر الضحايا.

وتتمثل احتياجات أفغانستان الرئيسية في السلام والأمن، وهما أبرز الأسباب في تقديم الأمم المتحدة المساعدة للحكومة الأفغانية. والمهمة التي لا تزال ماثلة في المستقبل هائلة، وما أحرز من تقدم أمني على مدى العام المنصرم، على أهميته، يتسم أيضا بالهشاشة والقابلية للانتكاس. وللسفير تانين أن يطمئن إلى أن شركاء أفغانستان صامدون في التزامهم.

وقوات الأمن الأفغانية آخذة في التوسع، مما يعكس تزايدا في إمساك الأفغان بزمام الحالة الأمنية. وستبلغ قوات الأمن الوطنية الأفغانية قريبا قوامها الكامل من الأفراد المدربين وأفراد العمليات. ورغم أن هذه خطوة رئيسية لبلوغ الأهداف المنشودة من مكافحة التمرد، يجب أن نتأكد من استدامة هذه المستويات ومن أن السلامة التي تكمن في الأعداد لا تؤثر على المستويات أو القدرة.

ويمثل الإعلان الذي أقره رؤساء دول أو حكومات الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر تعهدا فيما يتعلق بالطابع الطويل الأمد للشراكة بين حلف شمال الأطلسي وأفغانستان.

وتؤكد البرتغال من جديد دعمها لهدف الرئيس كرزاي المتمثل في قيادة العمليات الأمنية وتنفيذها في جميع المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وسوف نعمل كحلفاء وشركاء على نجاح الانتقال التدريجي للسلطة، وليس فقط في مجال الأمن وإنما أيضا فيما يتعلق بالحوكمة والتنمية وسيادة القانون.

ذلك أن أفغانستان على عتبة مرحلة انتقالية، وهي عملية لنا جميعا مصلحة فيها ويجب علينا جميعا أن نتحمل فيها مسؤولياتنا. ويشكل الانتقال إلى القيادة الأفغانية للأمن بصورة تدريجية تراعي الظروف القائمة خطوة بالغة الأهمية بالنسبة للبلد، ولا بد أن تطمئن أفغانستان إلى حلفائها وإلى الدعم على النحو المنصوص عليه في مؤتمري لندن وكابل وقمة لشبونة.

ولذلك فنحن نتطلع إلى مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر المقبل وإلى الأعمال التحضيرية في هذا الصدد. وسوف تزيد البرتغال مساهمتها في القوة الدولية بنسبة ٢٥ في المائة، حتى تصل إلى ما مجموعه ٢٥٠ من الأفراد العسكريين للمساعدة في تدريب نظرائهم الأفغان. وسنظل على أهبة الاستعداد للقيام بهذه المهمة من أجل السلام والحرية في أفغانستان.

ومع ذلك، فثمة الكثير مما ينبغي القيام به في أفغانستان وهو يتجاوز حدود الوضع الأمني. ومن الضروري أن تتخذ خطوات هامة لزيادة الثقة العامة في المؤسسات وفي الإدارة والشرطة، وما يبذلونه من جهود مستمرة أمر جدير بدعمنا. أما حالات التوتر بين فروع الدولة بشأن وضع البرلمان فتنطوي على خطر الإضرار بتوطيد دعائم المؤسسات وتشويه العملية الديمقراطية في أعين الشعب.

وأخيرا، يجب التصدي لإصلاح النظام الانتخابي، مع أخذ الآثار التي يمكن أن تترتب عليه بالنسبة للفترة الانتقالية ولاستقرار أفغانستان بعين الاعتبار.

ومن دواعي سرور البرتغال أن تعمل في مجلس الأمن من أجل إصدار ولاية تتيح لبعثة الأمم المتحدة إنجاز مهمتها، وهي زيادة الدعم المقدم للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان للنهوض بالحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد؛ والتنسيق بشكل أفضل للدعم والموارد؛ وإيصال المساعدات الإنسانية؛ ورصد حالة المدنيين وحمايتهم.

وثمة مسألة أساسية أخرى أيضا هي التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بحيث يتحسن تخصيص الموارد، ولا سيما في مجالات مكافحة المخدرات وإعادة الإعمار والتنمية.

وينبغي أيضا أن أتطرق إلى مسألة حقوق الإنسان، وهي في حالة أفغانستان قصة من قصص الإنجاز ومصدر قلق دائم على حد سواء. والواقع أنه ينبغي ألا يُتخذ الوضع الأمني ذريعة للمساس بتوطيد العملية الديمقراطية في أفغانستان وبتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فحقوق الإنسان هي في واقع الأمر إحدى ساحات القتال في أفغانستان. وينبغي ألا نفاجأ بأن أعداء الديمقراطية والسلام فيها فخورون بازدراء أبسط حقوق الإنسان ويجعلون من ذلك موضعا للتبجح باحتقارهم لما أنجزه البلد في هذا المجال.

وترى البرتغال من الأمور المشجعة بصفة خاصة ما اتخذته حكومة أفغانستان من خطوات هامة لمنع تجنيد الأطفال وما قطعته من التزامات أخرى بمنع العنف الجنسي. ولا جدال في أن استغلال قوات الطالبان للأطفال واعتداءاتهم على المدارس ومرافق الرعاية الصحية من أبرز جوانب الحالة الراهنة في أفغانستان.

وتعرب البرتغال عن ترحيبها بالخطوات المتخذة في الآونة الأخيرة صوب المزيد من تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة النساء في مؤسسات الحكم الأفغانية، بما فيها الخدمة المدنية. وينبغي ألا يُبنى مستقبل أفغانستان على أنقاض تعميم الاحترام لحقوق الإنسان، ولا ينبغي أن يُبنى خاصة على أنقاض حقوق المرأة أو على حساب تعليمها أو مشاركتها في الحياة العامة والسياسية. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة أفغانستان على أن تؤكد على أرفع مستوياتها أن تعزيز حقوق المرأة وحمايتها جزء لا يتجزأ من السلام وإعادة الإدماج والمصالحة.

والبرتغال، بوصفها صديقة وحليفة وشريكة لأفغانستان، يحدوها الأمل في أن تؤذن السنة الجديدة الأفغانية هذه برؤيا واضحة للمسار في المستقبل، وتنفيذ قوي للعملية الانتقالية المعتزمة، وزيادة في القدرة المؤسسية على تلبية احتياجات الشعب، ومستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان في نهاية المطاف.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان في سياق تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. ونعرب عن امتناننا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2011/120) وعن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي مستورا. واسمحوا لي كذلك باغتنام هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لزملائي من ألمانيا على مساندتهم القوية للمفاوضات.

لقد مثل مؤتمر كابل في العام الماضي بداية عملية كابل، وهي مرحلة جديدة في الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. والسمة المميزة لعملية كابل هي امتلاك الأفغان ناصية أمورهم وتصدرهم عملية السعي المشترك لتحقيق تحسينات مستمرة وملموسة في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية في هذا البلد. كما وفر مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ خريطة طريق للمرحلة الانتقالية المؤدية إلى تولي الأفغان مسؤولية الأمن والقيادة بحلول نهاية ٢٠١٤.

ونتفق اتفاقا لا مزيد عليه مع الملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام من أن المرحلة الانتقالية يجب أن تتسم بإمساك الأفغان ناصية أمورهم، ويجب أن يجرى التخطيط لها وتنفيذها على نحو منهجي؛ ويجب أن تكفل حماية حقوق

الإنسان لجميع الأفغان وتعزيزها؛ ويجب أن تواكبها عملية سياسية شاملة للجميع وحوار بين الأطراف الأفغانية.

ومن الأهمية بمكان أن ترتبط العملية الانتقالية بالواقع الميداني وليس بمعايير جامدة، وأن يصاحبها تقييم واستعراض مستمرين للحالة في أفغانستان. ومن الضرورات الحتمية لعملية نقل المسؤوليات الأمنية بناء قوة قوات الأمن الوطنية الأفغانية وقدراتها، فضلا عن إيجاد عوامل التمكين الملائمة.

الملكية والقيادة الأفغانية بالغة الأهمية أيضا لتنمية أفغانستان وتعميرها. وهذا يستدعي قدرا أعظم من التماسك والتنسيق ومزيدا من ترشيد جهود المجتمع الدولي الإنمائية، بما في ذلك كفالة اتساق المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، والعمل بصورة متزايدة من خلال المؤسسات الأفغانية. ومما يتسم بالأهمية أيضا أن تكفل الأمم المتحدة اتسام جهودها هي بمزيد من التماسك والتنسيق فيما بين شتى الأجهزة العاملة بالاستناد إلى أولويات الحكومة الأفغانية.

وتؤيد الهند جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إدماج الأفراد الذين ينبذون العنف ويتخلون عن الكفاح المسلح وليست لديهم ارتباطات بالجماعات الإرهابية ويبدون الرغبة في التقيد بقيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان المجسدة في الدستور الأفغاني. ومن المهم أن نحترم "الخطوط الحمر" فيما يتصل بسير العملية حسبما أكدها مؤتمر كابل. وبخلاف ذلك فإننا نجازف بانزلاق أفغانستان وتحولها مرة أخرى إلى ملجأ آمن للإرهابيين والجماعات المتطرفة.

ونقدر التعاون المتزايد بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوى الأمن الأفغانية الوطنية، الذي أثمر عن مكاسب أمنية في جنوب أفغانستان وتوطيد المكاسب الأمنية في كابل. إلا أن مما يبعث على عميق القلق رؤية استمرار تدهور الحالة الأمنية الإجمالية في أفغانستان، وحدوث زيادة طفيفة، في الحقيقة، في الحوادث الأمنية مقارنة بالعام الماضي. وإن الحوادث الأخيرة التي اشتملت على هجمات على المدنيين في مصرف كابل في جلال آباد والهجمات الانتحارية في كابل تبين تغييرا في التكتيكات يوحي بأن جماعة الطالبان والجماعات المعارضة الأخرى قد اختارت الأهداف المدنية السهلة. كما أنها تدلل على وجود جيش افتراضي من المهاجمين الانتحاريين الذين يتعرضون لغسل أدمغتهم ويتلقون التدريب ويكلفون بتنفيذ العمليات - عمليات على نطاق وفي مواقع وذات طبيعة وضخامة لم يتسن تحليلها تحليلا كافيا بسبب التعجل في السعي إلى حل سياسي.

إن ما يتمتع به المتمردون من مرونة وقدرة متواصلة وما يلجأون إليه من تكتيكات متغيرة وزيادة أعدادهم وانتشارهم في مناطق كانت تعتبر في الماضي آمنة لهو تذكرة قاسية بأن المكاسب الأمنية ستظل معرضة للزوال ما لم يبرهن المجتمع الدولي على قدرته على التعامل بحزم مع الملاجئ الآمنة للجماعات الإرهابية خارج حدود أفغانستان.

ومن المهم لإشاعة الأمن والاستقرار في أفغانستان عزل واقتلاع جذور أرباب الإرهاب الذين يشملون عناصر القاعدة والطالبان وجماعة لشكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العاملة من داخل حدود أفغانستان وخارجها. والحقيقة أن هجمة جلال آباد، التي ماثلت خصائصها خصائص هجمة مومباي مصغرة، تبين تشرب تقنيات وأيديولوجية القاعدة ولشكر طيبة بعناصر من الطالبان. إن الشعب الأفغاني يجب السماح له بأن يبني أرضه في ظروف من السلام والأمن بمنأى عن التدخل من جيرانه، ويجب أن يكون هو الحكم الفيصل في تقرير مستقبله.

إن استقرار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية يعتمدان كثيرا على جيرانها وعلى المنطقة بأسرها. وتمتلك أفغانستان

طاقات كامنة هائلة باعتبارها جسرا بريا يربط بين وسط وغرب وجنوب آسيا ومحطة جديدة للتجارة والنقل والطاقة. وإن التطورات الأخيرة في التعاون الإقليمي، بما في ذلك التوقيع على اتفاق على مشروع خطط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ستوفر زخما إضافيا للتعاون الإقليمي. ويكمن الحل جزئيا في إمكانية استفادة أفغانستان من التكامل الإقليمي بصورة متزايدة. فالتكافل الاقتصادي المتعاظم سيكون حافزا للسلام والرخاء في المنطقة بأسرها وفي أفغانستان بصورة خاصة. وما فتئت أفغانستان تشترك بهمة بصورة متزايدة، بصفتها عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي منذ عام ٢٠٠٥، شأنها شأن أعضاء الرابطة الآخرين. والهند، بصفتها جارا لأفغانستان، ستواصل جهودها من أجل تنمية أفغانستان.

الهند وأفغانستان تتشاطران شراكة استراتيجية قائمة على الأسس القوية لأواصر صداقة غنية وتاريخية وحضارية، مثلما تتشاطران السعي إلى السلام والرخاء على الصعيد الإقليمي. والهند تظل ملتزمة بإقامة شراكات مع حكومة أفغانستان وشعبها في بناء أمة مسالمة ومستقرة وديمقراطية وتعددية.

وتشكل مساندة أفغانستان في بناء قدرات ومهارات تنمية الموارد البشرية وبناء مؤسسات أفغانستان العامة مجالا خاصا ذا أولوية لدى الهند. وقد بلغ المجموع الكلي لمساعدة الهند الإنمائية ١,٣ بليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك تعهدت الهند بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ طن من القمح لحكومة وشعب أفغانستان في ظل الجفاف المستشري في البلد.

المنطقة الممتدة من جنوب هندو كيش في أفغانستان إلى دلتا الغانج تشكل جزءا من حوض جغرافي اقتصادي وحيد تشكل منطقة السهول الهندية مركز جاذبيته الاقتصادية. إنها أكبر سوق إقليمية لأفغانستان وهي تحفل بإمكانيات الاستثمار والمهارات والتدريب والتكنولوجيا والخبرات وتشكل نموذجا للديمقراطية وبناء المؤسسات الوطنية في سياق ثقافي مريح. وإن التكامل الاقتصادي الوثيق مع الهند وبلدان المنطقة الأخرى يشكل عاملا أساسيا في تحقيق مستقبل أفغانستان وازدهارها.

ختاما، يحدونا الأمل أن يواصل المجتمع الدولي التزامه الثابت بدعم أفغانستان وفقا لأولويات الحكومة الأفغانية. وإننا نثني على العمل الطيب الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واستنادا إلى رغبات الحكومة الأفغانية، وبناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير، فإن الهند ستؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية أخرى.

السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السفير زاهر تانين على بيانه الثاقب البصيرة. إننا نشاطره المشاعر التي أعرب عنها حول الملكية الوطنية أثناء فترة العمل الجديدة وفي المرحلة الانتقالية. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة عن التطورات الأخيرة في أفغانستان.

سأقصر ملاحظاتي على ثلاث مسائل هي: التطورات السياسية والانتخابات؛ والأمن؛ والتنمية الاقتصادية والحالة في المنطقة.

ترحب نيجيريا بالخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومة أفغانستان صوب التنمية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية الدائبة في البلد. ونرحب على وجه التحديد بالجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات وهياكل البلد الديمقراطية اليافعة. ونثني على مفوضية الانتخابات المستقلة ولجنة الطعون الانتخابية على السواء لمساهمتهما الكبيرة في تحقيق المكاسب الانتخابية.

ونثني كذلك على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) للدعم الذي قدمته لتلك الجهود. فبفضل تعاون البعثة المحسن مع الهيئات الدولية الأخرى في تقديم التدريب والدعم التقني واللوجستي للنظام الانتخابي شهدت الانتخابات الأخيرة نجاحا باهرا ومستوى تاريخيا من مشاركة المرأة.

وبمعزل عن ذلك الإنجاز ستستفيد عملية أفغانستان السياسية من الإصلاحات الانتخابية المتواصلة الهادفة إلى جعل العملية أكثر شفافية وموثوقية. بل إن العملية السياسية ستعود بفوائد دائمة إذا بقيت متسمة بالانفتاح والتشارك وملكية الشعب الأفغاني لها. ونشدد على أن التنفيذ الحقيقي لعملية المصالحة التي يقودها الأفغان يجب أن يحظى بأولوية عليا. وهذا لن يتمخض فحسب عن الثقة التي تمس إليها الحاجة، وإنما سيعزز أيضا تنفيذ برنامج الاندماج المتوخى في الدستور الأفغاني. ومن رأينا أن الحوار المتواصل بين الأطراف، الذي أسفر عن تعيين قادة الجماعات المتحاربة وشيوخ القرى والنساء في عضوية مجلس السلام الأعلى، شكل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

وبالنسبة إلى الأمن نلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2011/120*) يسلط الضوء مرة أخرى على الحالة الأمنية الهشة في أفغانستان رغم التحسينات الأخيرة في الجزء الجنوبي من البلد. ومما يبعث على الجزع أن يكون المسؤولون الحكوميون وعمال المعونة الإنسانية والمدنيون المرتبطون بالحكومة الأفغانية والقوات التي يقودها حلف الناتو أهدافا وضحايا الارتفاع المفاجئ الأخير في أعداد المدنيين المقتولين. وإن الحالة الراهنة تنطوي على إمكانية تقويض قدرات قوى الأمن الأفغانية على تولي مسؤوليتها الأمنية المحلية بصورة تامة، مع الانسحاب الوشيك للقوات المتحالفة. وبالتالي فإن خضوع الشريحة الأولى من المحافظات والمقاطعات للسيطرة الأمنية الأفغانية الكاملة في وقت لاحق من هذا الشهر سيكون اختبارا مهما لاستعداد الحكومة على ممارسة السيادة داخل حدود البلد. ويجب أن تعزز الحكومة حالة استعدادها وأن تظل عاقدة العزم على تولي المسؤوليات الكاملة عن إنفاذ القانون بحلول عام ٢٠١٤.

وتشيد نيجيريا بالتزام الحكومة المستمر بالبرامج ذات الأولوية الوطنية التي حددت في العام الماضي. إن تحقيق تلك البرامج وتنفيذ المعايير التي وضعتها الحكومة يتطلب تنسيقا أكبر ومساعدات دولية مستمرة تُقدم في الوقت المناسب. وتقتضي تلك المهام قيام الحكومة بتعزيز المساءلة، وتطبيق الحكم الرشيد، والامتثال لسيادة القانون وإصلاح الجهاز القضائي.

وتوجد حاليا إمكانيات كبيرة للنمو في مجموعة من القطاعات التي يمكن أن تولد الوظائف في الأجلين القصير والمتوسط. وينبغي إيلاء الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية والزراعة لأن ذلك يؤدي إلى تنشيط العمالة، وسيساعد الحكومة، في نهاية المطاف، على إقامة اقتصاد يملك مقومات الاستمرار والاعتماد على الذات. وينبغي إضفاء المزيد من الاتساق والكفاءة من خلال توجيه الأموال وغيرها من المساعدات عبر نظام الميزانية الأفغانية.

وفي مجال التعاون الإقليمي، ترحب نيجيريا بالتعاون المتزايد بين أفغانستان وجيرانها. إن تلك الجهود التي تستفيد من التآزر قد أدت إلى تعزيز مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والتهريب والاتجار بالأفراد.

وغني عن القول أن جزءا كبيرا من التقدم المحرز في أفغانستان يعزى إلى التعاون والإسهام الدوليين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي على مستوى وزراء الخارجية المقرر عقده في بون في نهاية هذا العام. كما أننا نرحب بالتأكيد على ملكية أفغانستان للعملية وإدارتها. وهناك توقعات كبيرة بشأن تجديد الالتزام الدولي بنهج مساري

الأمـن والمـساءلة الفعالـة الـذي جـرى التعهـد بـه في مـؤتمري لندن وكابل.

وتـشيد نيجيريـا بمـوظفي بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانـستان علـى تفـانيهم في أداء مهمـة بنـاء وتوطيد السلام في أفغانستان. إننا نثني على ما يبديه الممثل الخـاص للأمين العـام دي مـستورا مـن روح القيـادة والالتـزام بالعمل الحيوي للبعثة في أفغانستان، ونؤيـد بـدون تـردد تمديـد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن أشارك الـزملاء في المجلـس في شـكر الأمـين العـام علـى تقريـره (S/2011/120*)، والممثـل الخـاص للأمـين العـام دي مستورا على إحاطته الإعلامية والسفير تانين على بيانه.

إن عـام ٢٠١١ هـو عـام هـام آخـر في أفغانـستان. وإذ يتعـزز الـزخم في العمليـة الانتقاليـة، يجـب علـى المجتمـع الـدولي أن يـستمر في دعمـه لأفغانـستان لإحـراز التقـدم في المسارين السياسي والمدني. وهذا أمر أساسي لكفالة التسوية السياسية المستدامة والاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. وتلتـزم المملكـة المتحـدة بالعمـل مـع الحكومـة الأفغانيـة والأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي عمومـا بغيـة تحقيـق ذلك الهدف.

إن رسالة وزير الخارجية رسول، التي عممت على أعضاء المجلس في الأسبوع الماضي، تبرز عن حق عمل الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية من أجل دعم السلام الدائم والأمن والتنمية في أفغانستان. وتدعم المملكة المتحدة دعوة السيد رسول إلى تطابق عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع مبادئ تعزيز قيادة أفغانستان وملكيتها، وفقا للتعهدات المشتركة التي قطعت في مؤتمر كابل في تموز/يوليه الماضي ومع التأكيد على عملية الانتقال.

وهذا بالضبط ما يفعله مشروع القرار الذي يتفاوض بشأنه أعضاء المجلس حاليا.

وتوافـق المملكـة المتحـدة، كـذلك، علـى أنـه ينبغـي للمانحين السعي إلى توجيه ٥٠ في المائة على الأقل من المعونة الإنمائيـة عـبر الميزانيـة الأساسـية لحكومـة أفغانـستان، وفقا لإعلاني مؤتمري لندن وكابل، ومواءمة ٨٠ في المائة من المعونة الإنمائية مع البرامج ذات الأولوية الوطنية. وكما يقـول الـسفير رسـول، فـإن بعثـة الأمـم المتحـدة تتحمـل المـسؤولية الرئيسية عن تعزيز تنسيق المعونات.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة دورا حيويا في أفغانستان، فهـي تنـسق الجهـود الدوليـة لبنـاء بلـد أكثـر استقرارا وأمنـا، وتعمـل بتعـاون وثيـق مـع حكومـة أفغانـستان وتـدعمها. ولا يمكن للبعثة أن تؤدي ذلك الدور إلا إذا تمتعت بالدعم الكامل من جانب الحكومة الأفغانية وإذا تمكن موظفو البعثة من أداء عملهم حيثما تدعو الحاجة لذلك. وبينما لا توجد خطط لفتح مكاتب جديدة، فإن عمل البعثة ينبغي ألا يقتصر على بعض الأماكن والمناطق المحددة في البلد.

إن أي تـسوية سياسـية ينبغـي أن يـتم التوصـل إليهـا ضـمن الإطـار الدسـتوري والـديمقراطي. وعليـه، فإننـا نرحـب بافتتـاح البرلمـان وانتخـاب رئـيس مجلـس النـواب. والآن، وقـد انتـهت انتخابـات عـامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أصـبح الوقـت مؤاتيـا لكـي تمـضي الحكومـة إلى الإصـلاح الانتخـابي. ويقـع علـى عـاتق بعثـة الأمـم المتحـدة دور أساسـي لـدعم عمـل الحكومة على تنفيذ الالتزامات التي تعهـد بهـا الـرئيس كـرزاي في مؤتمر كابل. إننا نـشيد بعمـل البعثـة والـسيد دي مـستورا وسنـستمر في تـشجيع دعمهمـا للحكومـة الأفغانيـة في هذا المجال.

وإذ نمـضي نحـو الإسـراع بـوتيرة العمليـة الانتقاليـة، سوف نواصل العمل إلى جانـب الحكومـة الأفغانيـة، وكـذلك

مع شركائنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية للتقدم نحو هدف الرئيس كرزاي المتمثل في نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي الاجتماع الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في الأسبوع الماضي، تم التأكيد مجددا على التزام الحلف المستمر باستقرار وأمن أفغانستان.

ومنذ مؤتمر القمة المعقود في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حققت الحكومة الأفغانية تقدما جيدا في الاستعداد لبدء الانتقال. وتتنامى قوات الأمن الأفغانية في حجمها وقدراتها بسرعة، وهي مدعومة بالتحسينات الجارية في إدارة الحكم والتنمية. وقد نُفذت سلسلة من العمليات الأمنية التي أدت فيها دورا قياديا بصورة متزايدة. وفي الواقع، قامت قوات الأمن الوطنية خلال العام الماضي بتوسيع رقعة المنطقة التي تقع تحت سيطرة الحكومة في جنوب البلد. وإذا ما أريد لذلك التقدم أن يستمر، فيجب أن يكون مدعوما بالتطوير العام في كل جوانب قطاع سيادة القانون من خلال تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر كابل.

إننا ندرك تماما الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون نتيجة للتمرد. ونحن ندين بأشد العبارات استخدام المتمردين للعنف وأساليب الترهيب المتعمد للسكان المدنيين، بما في ذلك من خلال عمليات الاغتيال. وتلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع الشركاء في القوة الدولية للمساعدة الأمنية واتخاذ تدابير معززة لحماية المدنيين، ونرحب باستمرار التقدم في ذلك المجال.

وكما سمعنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، فلا يمكن تحقيق الأمن في أفغانستان بالاعتماد على الوسائل العسكرية وحدها. فتحقيق تسوية سياسية دائمة يمثل أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل. وسيشكل ذلك ركيزة للتقدم العسكري الذي حققته القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية. إننا نرحب بالعمل الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام في المضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك الاتصالات مع البلدان المجاورة والاجتماعات في المقاطعات التي عقدها لتعزيز الدعم لبرامج السلام وإعادة الإدماج الأفغانية.

ومع أن التحديات التي تواجهها أفغانستان كبيرة، علينا أن نسلم بالتقدم الجاري تحقيقه. إن ذلك التقدم هو نتيجة للشراكة فيما بين الحكومة الأفغانية، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة تعزيز تلك العلاقات، مؤكدة على التزامنا الطويل الأجل تجاه حكومة أفغانستان وشعبها. وإذ تتقدم عملية الانتقال، ستزداد أهمية دور بعثة الأمم المتحدة في كل أنحاء أفغانستان. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد دي مستورا والسفير تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

وإذ نستعد لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يذكرنا تقرير الأمين العام (S/2011/120*) بالسياق السياسي العام الذي يتخذ به ذلك القرار. ومع عملية كابل وإعلان لشبونة بشأن اعتماد عملية الانتقال في لشبونة، في تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت حكومة أفغانستان والدول الملتزمة بدعمها خارطة طريق لاستئناف الأفغان ممارسة سيادتهم الكاملة.

وسيعلن الرئيس كرزاي قريبا قائمةً بالمدن والمقاطعات الأولى التي سيتولى الأمن الأفغاني المسؤولية عنها، وهي المرحلة الأولى من عملية الانتقال التدريجي في كل أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا

العمليـة الانتقاليـة. ونحـن نلتـزم مـع الحكومـة الأفغانيـة ومـع حلفائنا بجعل ذلك الانتقال ممكنا في تلك المناطق التي تنتشر فيها عناصرنا المدنية والعسكرية. ونريد لهذا أن يكون دائما ولا رجعة فيه، وأن يؤدي إلى اضطلاع الأفغان بمسؤوليات الحكم والتنمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نتقدم على ثلاث جبهات. أولا، على الصعيد الأمني، استعدنا زمام المبادرة العسكرية ومكنّا الدولة الأفغانية من استعادة سيطرتها على عدد من المناطق. وتتزايد قوة الجيش والشرطة الأفغانيين. وبدأت جهودنا العسكرية والتدريبية تؤتي ثمارها، لكن أدى ذلك في المقابل إلى احتدام القتال العنيف مما تسبب في زيادة الوفيات بين المدنيين. ونعلم أن ثلاثة أرباع هذه الوفيات سببها المسلحون الذين ما عادوا يترددون في ضرب الأهداف المدنية وتكثيف عمليات الاغتيال. ونحن نتفهم المشاعر المتولدة جراء ذلك، لكن نود أن نؤكد أن عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا على يد القوات الموالية للحكومة مستمر في الانخفاض كما كان دأبه في السنوات الأخيرة.

وفي الميدان السياسي، بعد إجراء الانتخابات التشريعية وانعقاد البرلمان الجديد، ندعو جميع المؤسسات الأفغانية إلى أن تلبي التوقعات الحقيقية للناخبين وأن تحترم كل مؤسسة اختصاصات الأخرى حسبما نص عليه الدستور، واستنادا على مبدأ الفصل بين السلطات.

كما ننوه بالتقدم المحرز في تحقيق المصالحة بين الأطراف الأفغانية. ونواصل دعمنا لجهود الرئيس كرزاي والإجراءات التي يتخذها المجلس الأعلى للسلام. ويجب على المتمردين، أيا كانوا، أن يدركوا أنهم، إن رغبوا في المشاركة في الحياة السياسية في أفغانستان، فإن عليهم أن يقطعوا علاقاتهم بتنظيم القاعدة، وألا يسمحوا أن يصبح بلدهم مرة أخرى منطلقاً للإرهاب الدولي.

وعلى الجبهة الإنمائية، لدينا التزامات متبادلة. يجب على المجتمع الدولي أن ينسق على نحو أفضل مساعداته المدنية وأن يوائمها مع أولويات الميزانية الأفغانية. ويجب على الحكومة أن تقدم تأكيدات بأن أموالها ستستخدم بالشكل الصحيح، وستوجّه إلى حيث تشتد الحاجة إليها على المستوى المحلي، وتستخدم في تشييد الهيكل التحتي الذي سوف يسمح بتطوير الموارد الأفغانية وتصديرها، وبانفتاح البلد على العالم الخارجي. وستساهم فرنسا في هذا الجهد في إطار رئاستها لمجموعة الثمانية والخطة التي حددها الوزراء الأفغان ذوو الاختصاص في المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا. وسنواصل متابعة تداعيات قضية بنك كابل عن كثب.

وهذا السياق يجعل من وجود بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها، ووجود الأمم المتحدة عموماً في ذلك البلد، أشد ضرورة من أي وقت مضى. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا امتناننا لموظفي بعثة الأمم المتحدة، ولأعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص ستيفان دي مستورا. ونعتقد أن الولاية التي أقرّت العام الماضي في القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) تحدّد الأولويات الرئيسية التي لا تزال ذات صلة. ويجب أن تستمر جهود المنسق الخاص في التركيز على تنسيق المساعدة عن طريق الرئاسة المشتركة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، والإصلاح الانتخابي، والمصالحة من خلال عمل فريق دعم السلام، ورفع نظام الجزاءات المفروض عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في أوانه، والتنسيق العسكري – المدني في إطار المرحلة الانتقالية، والتعاون الإقليمي.

ونحيط علما بالرسالة التي وجهها السيد رسول إلى الأمين العام (انظر S/2011/118)، ويسرنا أن نلاحظ أن معظم طلباته قد أدرجت في مشروع القرار. ولا تزال هناك بعض النقاط التي يجب ذكرها.

أولا، نعتقد أن الممثل الخاص للأمين العام ينبغي أن يواصل مشاركته في إصلاح النظام الانتخابي، على الرغم من أن هذا الأخير ينبغي أن يضطلع به الأفغان أنفسهم أولا وقبل كل شيء. لقد دعمت الأمم المتحدة الأفغان في إجراء الانتخابات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ومن خلال جهودها على الصُعُد الأخرى، تراكمت لديها خبرات سيكون من العار إهدارها.

ثانيا، يجب أن نقوم بتكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة لتلائم السياق الجديد للمرحلة الانتقالية، التي سوف تعيد تدريجيا تحديد الخطوط العامة لمشاركتنا المدنية والعسكرية في أفغانستان. وسوف نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى وجود قوي للأمم المتحدة في كابل وعلى المستوى المحلي. لذا ينبغي تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة وتحويله ليأخذ في الاعتبار الجهود الدولية المبذولة من أجل أفغانستان. ففي حالة حلف شمال الأطلسي، تشمل هذه الجهود إطلاق شراكة طويلة الأمد مع أفغانستان. وينبغي تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في هذه الجهود خلال المرحلة الانتقالية.

وأخيرا، بناء على ما طلبه الأفغان، يجب أن نستفيد من هذا السياق في إجراء تقييم شامل لعمل بعثة الأمم المتحدة استهلالاً للتمديد المقبل لولايتها في آذار/مارس ٢٠١٢. وينبغي إجراء عملية إعادة النظر هذه في شفافية كاملة مع السلطات الأفغانية. ومن خلال تجديد التمديد لفترة ١٢ شهرا، الذي نؤيده، نؤكد مجددا ثقتنا في أنشطة الممثل الخاص ورغبتنا المشتركة في نرى أفغانستان وهي تتمتع بالديمقراطية والاستقلال، والاستقرار، والازدهار، وقد أدارت ظهرها للعنف وعدم الاستقرار إلى الأبد.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): نحن، أيضا، نود أن نشكر السيد ستيفان دي مستورا على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2011/120*)، ونشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

يرسم تقرير الأمين العام صورة مختلطة بعض الشيء عن الحالة العامة في أفغانستان. ويشابه تقييمه إلى حد كبير التقييم الذي أجريناه هنا في المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ خلال مناقشة مماثلة (انظر S/PV.6464). وعلى ضوء ذلك، يمكن للمرء بسهولة أن يخلص إلى استنتاج مفاده أن مسألة الأمن يجب أن تظل تمثل أولوية للحكومة الأفغانية بهدف تحقيق انتقال ناجح ومستدام في ذلك البلد. ويوافق وفدي الأمين العام في رؤيته أن اختتام عملية الانتقال السياسي، وتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين، وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان بصفة عامة يجب أن تكون في صدارة اهتمامات الحكومة الأفغانية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية والمؤسسية، يأسف وفدي لحقيقة أنها تجد صعوبة في أن تترسخ. ويبين الجدل الدائر حالياً بشأن التمثيل السياسي بوضوح هشاشة عملية الانتقال السياسي في أفغانستان. وثمة مخاوف من أن هذه الانقسامات قد تؤخر إعادة بناء البلد وتقوض المكاسب التي تحققت في عملية المصالحة الوطنية. ومع ذلك، فإن انعقاد جلسة البرلمان في ٢٣ كانون الثاني/يناير كانت في صالح العملية السياسية. ويمكن أن تشكل فعاليتها عاملا حاسما في التطور الديمقراطي في ذلك البلد، وبالتالي سوف تكون أداة مفيدة لنجاح المرحلة الانتقالية.

ويرحب وفدي بالعدد الكبير من النساء المنتخبات لعضوية البرلمان، الأمر الذي يؤكد اهتمامهن بالمستقبل السياسي لبلدهن. كما نشدد على حقيقة أن العملية الانتقالية يجب أن تكون شاملة من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من الأفغان، إن لم نقل جميعهم، في تنمية بلدهم.

ولا جدال في أن الحالة السياسية في أفغانستان لا يمكن أن تتطور بدون تطور متزامن في مجال الأمن، الذي تحسن بالكاد. إن انتشار العنف والقتل العشوائي مؤخراً في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في الجنوب، لا يطمئن المجتمع الدولي كثيراً فيما يتعلق بعملية الانتقال الجارية. ولا يزال وفد بلادي يعتقد أن حل الأزمة الأفغانية يجب أن يكون سياسيا وليس عسكريا. ويقتصر دور البعد العسكري على دعم الاستراتيجية السياسية فحسب. لذا فإننا نشدد على ضرورة أن تركز الحكومة الأفغانية على تعزيز مؤسساتها السياسية وعملية المصالحة الوطنية.

ويمثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مجالاً آخر يجب على الحكومة أن توجّه إليه جهودها. وقد أصبحت حماية حقوق المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، مصدر قلق متزايد، هذا بالإضافة إلى تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلدي حكومة أفغانستان على الوفاء بالتزاماتها بالاستمرار في التعاون مع البلدان المجاورة.

إن مستقبل أفغانستان في خطر. وينبغي لنا الاضطلاع بمسؤوليتنا الجماعية عن تعمير البلد الذي تضرر لسنوات طويلة بسبب العنف والانقسام الداخلي. وإحلال سلام دائم في أفغانستان يمكن أن تكون له آثار إيجابية على المنطقة بأسرها. كما أنه سيمنح الأمل لملايين النساء والأطفال الذين لا تزال آفاق مستقبلهم يلفها عدم اليقين وفقدن الأمل في مستقبل مشرق لأفغانستان.

ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إسهامها الهام في تحقيق استقرار أفغانستان. ووفد بلدي يعي ضرورة دعم حكومة وشعب أفغانستان في إنجاح العملية الانتقالية من خلال ملكيته الوطنية لمصيره. ونؤيد اقتراح الأمين العام تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا إضافية.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد ستيفان دي مستورا على إحاطته الإعلامية ونرحب بالبيان الذي أدلى به السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان.

إننا نؤيد، إجمالا، التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/120*) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. ونود أن نتطرق إلى عدد من النقاط.

نحن نشعر بقلق بالغ إزاء المستويات الحالية المرتفعة للعنف في أفغانستان والتي يتوفر الدليل الدامغ عليها في الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام. والأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة وحركة طالبان وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة مستمرة بلا هوادة. كما نشعر بالقلق إزاء زيادة استخدام هذه الجماعات للأعمال العشوائية التي تسفر عن سقوط عدد متزايد باطراد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وبينما نلاحظ الجهود التي يبذلها الوجود العسكري الدولي لتقليل عدد الخسائر المدنية، فإننا نشاطر السلطات الأفغانية قلقها العميق بخصوص الحوادث المستمرة التي تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، خلال العمليات العسكرية.

ومن الضروري إنهاء الحالات التي يُطرد فيها المتمردون من المناطق التي تشهد أنشطة لمكافحة الإرهاب فيما يمتد عدم الاستقرار إلى مناطق أهدأ. وفي هذا الصدد، نشير على وجه الخصوص إلى الجزء الشمالي من البلد حيث يمكن أن تكون لتدهور الحالة هناك تداعيات تزعزع استقرار المناطق المجاورة في آسيا الوسطى.

وتستدعي تلك الاتجاهات السلبية توخي أقصى درجات الحذر عند تنفيذ برنامج للمصالحة، وهو أمر لن يكون فعالا إلا إذا نُفذ تحت قيادة الحكومة الأفغانية. ومن ثم، فإننا نؤيد اعتزام الرئيس كرزاي عدم إدماج إلا من يقررون إنهاء العنف والاشتراك في بناء مجتمع حر ومفتوح واحترام الدستور وقطع الصلات مع القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية والعمل على بلوغ الأهداف السياسية عبر وسائل سلمية.

والامتثال الفعال لنظام الجزاءات المفروض بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لا يزال عنصرا حاسما في عملية المصالحة وإعادة الإدماج وفي تحقيق التسوية في أفغانستان بوجه عام.

إن أفغانستان تقف على أعتاب حقبة جديدة في تاريخها. وعملية أفغنة الحكم تبدأ الآن. ونؤيد الهدف النهائي المتمثل في تسليم المسؤولية عن الأمن في البلد لقوات الأمن الوطنية بحلول عام ٢٠١٤. وإلى جانب أشياء أخرى، فإن ذلك الهدف ينطوي على اتخاذ تدابير فعالة لزيادة أعداد القوات المسلحة والشرطة الأفغانية وتجهيزها على نحو مناسب لكي يتسنى لها أن تكفل بشكل مستقل أمن مواطنيها. وفي هذا الصدد، فإن انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية لن يكون ممكنا إلا عندما تبلغ مجلس الأمن بأنها نفذت ولايتها.

ومن الضروري أيضا بذل جهود إضافية للمساعدة في إعادة تأهيل البلد اجتماعيا واقتصاديا. ومن الضروري كذلك التركيز على التنفيذ السريع للمشاريع ذات الأهمية الحيوية، وذلك في المقام الأول في مجالات الطاقة والنقل والزراعة واستخراج المعادن. وفي هذا السياق، لا يزال دور الأمم المتحدة حاسما في تنسيق الجهود المدنية الدولية لمساعدة أفغانستان على العودة إلى الحياة الطبيعية. ونحن على يقين بأن إعداد ولاية مستكملة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، والتي ستنعكس في مشروع القرار الجاري صياغته حاليا، سيلبي تلك الأهداف بالكامل.

ونحيط علما بالتأكيد الوارد في تقرير الأمين العام على أن توسيع نطاق التعاون الإقليمي والمشاركة البناءة من قبل جيران أفغانستان يمثلان عنصرا هاما في تنفيذ عملية كابل. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية ذات المصداقية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي يمكن أن تقوم بدور تنسيقي مفيد بهذا الخصوص، بما تملكه من معارف وخبرات مثيرة للاهتمام للغاية في أنشطتها في المنطقة الأفغانية.

ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق مستقبل سلمي وديمقراطي لأفغانستان من دون التصدي للمشكلة البالغة الأهمية المتمثلة في الإنتاج غير القانوني للمخدرات والاتجار بها. وقد بلغ حجم هذه المشكلة أبعادا خطيرة لدرجة أن المجتمع الدولي وصف عن حق هذا الآفة بأنها تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجار بالمخدرات لا يزال أحد المصادر الرئيسية للدعم المالي للأنشطة التخريبية للإرهابيين والمتطرفين. ونظرا لارتفاع أسعار الأفيون والاحتمال الكبير أن يزيد إنتاج أفغانستان من المخدرات في هذا العام، فإننا نوجه الانتباه مرة أخرى إلى ضرورة اعتماد تدابير فعالة لتدمير محاصيل ومختبرات تصنيع المخدرات ووقف تدفق السلائف على أفغانستان. وما زال يتعين تنفيذ قرار إدراج أباطرة المخدرات في قائمة جزاءات مجلس الأمن.

ويجب التصدي لخطر المخدرات بشكل مشترك. وندعو حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى بذل جهود نشطة لمكافحة المخدرات على الفور. كما نعيد التأكيد على استعداد منظمة معاهدة الأمن الجماعي للعمل معهما في سياق جهد ''عملية القناة''

لاعتراض شحنات المخدرات وتنفيذ مبادرات – بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومشاركة البلدان المجاورة لأفغانستان بالطبع – لإنشاء منظومة شاملة من المناطق العازلة لمكافحة المخدرات وتحقيق الأمن المالي. وحشد الجهود هو السبيل الوحيد لكي نحقق هدفنا المشترك في بناء أفغانستان كدولة مستقرة وديمقراطية ومستقلة ومحايدة ومزدهرة، متحررة من الإرهاب والجرائم ذات الصلة بالمخدرات.

ومن جانبنا، فإننا على استعداد لمواصلة تقديم مساعدة متعددة الأوجه للبلد في جهوده لتحقيق استقرار الحالة الداخلية وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود جداً أن أرحب بالسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، والسيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أشكرهما على بيانيهما وعلى تحليلهما للحالة في ذلك البلد.

ويود وفد بلدي أن يلقي الضوء على إسهام بعثة الأمم المتحدة في تحسين عملية تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي في أفغانستان. وفي غضون ذلك، يظهر طلب الحكومة تجديد ولاية البعثة أن شعب أفغانستان يثق بقدرة البعثة على المساعدة في وضع أسس السلام والتنمية المستدامين.

ونعتقد أنه من الملائم تركيز ولاية البعثة على دعم الحكومة في المجالات الرئيسية مثل الأمن والحكم والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. كما نؤيد التركيز على الانتقال نحو زيادة المسؤولية والقيادة الأفغانية في المجالات الأساسية المتمثلة في الأمن وسيادة القانون والتنمية.

والعملية الانتقالية، وخاصة عمليتي السلام وتحقيق الاستقرار، لن تكون مستدامة إلا إذا واكبتها عملية سياسية شاملة للجميع تتضمن مصالحة وحوارا حقيقيين. وعقد اجتماعات لمجلس السلام الاستشاري وإنشاء المجلس الأعلى للسلام واعتماد برنامج تحقق السلام وإعادة الإدماج هي جميعا مبادرات في الاتجاه الصحيح، ونحن نقدر قيمتها على النحو الواجب.

ونؤيد العمل المستمر في إطار الجدول الزمني المتفق عليه من أجل ضمان تولي القوات الأفغانية القيادة في مجال الأمن من جديد بحلول عام ٢٠١٤. غير أننا نتفق مع الأمين العام في تأكيده على أن هذا الجهد ينبغي أن يقوده التقدم المحرز في الميدان. وفي هذا الصدد، نقر بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونحثهما على مواصلة العمل مع السلطات الأفغانية لتهيئة الظروف التي ستمكنها من تولي المسؤولية الكاملة عن الحكم والأمن والتنمية الاقتصادية بالتدريج، تماشيا مع عملية كابل.

وبينما تتولى الحكومة الأفغانية تدريجيا مسؤولياتها عن الأمن، فإن من المهم بشكل حاسم أن تتوفر لدى المؤسسات القضائية الموارد البشرية والسياسية والمالية اللازمة لتنفيذ آليات القضاء والمساءلة بهدف استعادة ثقة الجماهير في المؤسسات العامة. ويشمل ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

ومن الضروري أيضا بذل جهود لحل المسائل العالقة، مثل تلك المتعلقة بحالة مصرف كابل والإصلاحات الانتخابية، بهدف الرد على الادعاءات بالتزوير في الانتخابات التي جرت مؤخرا ولكفالة تمثيل جميع الطوائف الأفغانية في البرلمان تمثيلا مناسبا.

إننا نأسف لأن عدد الحوادث الأمنية قد زاد خلال الشهور الأخيرة ولأن العنف لا يزال أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التقدم في أفغانستان. وقد أدت الحالة الأمنية

المتـدهورة إلى زيـادة في الاحتياجـات الإنـسانية وفي عـدد الوفيات بين المدنيين وعدد المشردين داخليا. ونحث جميع أطراف الصراع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين.

إن أفغانستان تواجه العديد من المشاكل التي قد تهدد استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولذلك، وفي سياق مبدأ المسؤولية المشتركة باعتباره الأساس لنهج كلي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية مكافحة شاملة بجميع جوانبها، يؤكد بلدي مجددا استعداده لتعزيز التعاون الثنائي مع أفغانستان للتصدي لتلك الجريمة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة.

ونعتقد أن إيجاد فرص للتنمية الاقتصادية المستدامة لمن يتوقفون عن زراعة المحاصيل غير القانونية عنصر رئيسي في أي سياسة لمكافحة المخدرات وينبغي أن يكون محور تركيز التعاون الدولي. وبالمثل، نود التشديد على أهمية المبادرات الإقليمية المشتركة المتخذة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها في المنطقة. والمشاركة البناءة والمتواصلة لمختلف الجهات الفاعلة من المنطقة وخارجها والتي تهتم بتنفيذ استراتيجيات مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة تسهم في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة المتبادلة بين بلدان الجوار وتلك الواقعة خارج المنطقة.

والأمن شرط رئيسي لتعزيز سيادة القانون وكفالة الممارسة الكاملة للحريات الأساسية. وبعد تحقيق الانتصار العسكري، فإن من الضروري إيجاد حل سياسي وتحقيق مصالحة حقيقية. ونتفق مع الأمين العام على أنه فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإن الممارسة الكاملة للسيادة الأفغانية هو حق ومسؤولية تجاه الشعب الأفغاني. وإذ نضع تلك الأهداف في اعتبارنا، فإننا نؤيد المبادئ الرئيسية الثلاثة التي ذكرها الأمين العام، وهي تحديدا، القيادة والملكية، والاستدامة كأساس للتخطيط والتنفيذ، وحماية وتعزيز حقوق جميع الأفغان.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا الممثل الخاص للأمين العام دي مستورا على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأرحب ترحيبا حارا بالسفير تانين وأشكره على ملاحظاته بشأن الأولويات التي حددتها حكومة بلده. وقد أولينا الاعتبار الواجب لرسالة الوزير زالماي رسول إلى الأمين العام (S/2011/118، المرفق). والبرازيل تؤيد تطلعات أفغانستان إلى الملكية في العمليات الجارية وإلى السيادة الكاملة.

لقد تحسنت الحالة في أفغانستان بشكل ملحوظ خلال العام المنقضي. وبادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الشعب الأفغاني. كما أود أن أقر بأهمية عمل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية اللتين عملتا بطريقة جديرة بالثناء طوال العملية الانتخابية.

غير أنه يجب حل التوترات بشأن مركز البرلمان بطريقة ناضجة ومؤسسية. والجهود المبذولة لإيجاد أسس تحقيق السلام المستدام من خلال الحوار السياسي يجب أن تستمر. ولن يتسنى التغلب على التحديات المتبقية إلا بالمشاركة المخلصة لجميع أصحاب المصلحة.

ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية مؤخرا لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، ولا سيما المبادرات الجارية مثل المجلس الأعلى للسلام والبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. وانضمام الجماعات المسلحة على نحو متزايد إلى عملية إعادة الإدماج هو اتجاه إيجابي آخر ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه. ونثني على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في توفير

المساعدة اللوجستية لبعثات المجلس الأعلى للسلام في مختلف أنحاء البلد.

وبذل جهود لتعزيز التعاون الإقليمي أمر ضروري لرفاه الشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، نرحب بالأمثلة على تزايد تعاون أفغانستان مع جيرانها، مثل توقيع الاتفاق الحكومي الدولي والاتفاق الإطاري لخط أنابيب الغاز، وكذلك التصديق على اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان.

ومع ذلك فإن الحالة الأمنية ما زالت تثير الجزع. فقد زادت التكلفة البشرية للصراع المسلح في أفغانستان في عام ٢٠١٠. والوفيات بين المدنيين تزيد بشكل سنوي. وعلى الرغم من أن غالبية الخسائر في صفوف المدنيين تسببها القوات المناوئة للحكومة، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية وغيرها من القوات الدولية استعراض أساليبها وإجراءاتها من أجل الحد من الخسائر في صفوف المدنيين بقدر أكبر. ويحزننا للغاية الزيادة التي حدثت مؤخرا في الوفيات بين النساء والأطفال.

لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. وعملية كابل يجب متابعتها عن كثب لحين تحقيق الانتقال إلى القيادة والمسؤولية الأفغانية الكاملة. والسنوات القليلة المقبلة تتيح فرصة في غاية الأهمية للجهات المانحة لدعم الأولويات الأفغانية والالتزام بالمبادئ بشأن فعاليتها.

ومن بين الخطوات الهامة الأخرى لدفع عملية كابل قدما استمرار بعثة الأمم المتحدة في دعم تعزيز التخطيط المتسق لإيصال المعونة، استنادا إلى مبدأ الملكية والقيادة الأفغانية لتنسيق المعونة.

ونعتقد أن تعزيز الإنتاجية في القطاع الزراعي في غاية الأهمية للمساعدة على إرساء الأساس للسلام والتنمية في أفغانستان. وتهيئة الظروف المواتية للزراعة المستدامة تستحق الاهتمام الكامل.

والبرازيل ملتزمة بتعزيز إسهامها في الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان. وسنفتح سفارة في كابل قريبا.

وقد أوفدنا بعثة إلى أفغانستان لتحديد مجالات التعاون التقني. وبالتشاور مع الحكومة الأفغانية، قررنا تنفيذ مشروع لبناء القدرات في مجال تقسيم المناطق بالاستناد إلى سماتها الزراعية والإيكولوجية لمحصولي القمح وفول الصويا، والذي نأمل أن يساعد على النهوض بالزراعة المستدامة في أفغانستان.

وهنا في مجلس الأمن، ومن خلال تعزيز الوجود الثنائي في كابل، تقف البرازيل على أهبة الاستعداد للعمل مع شعب وحكومة أفغانستان من أجل مستقبل أكثر إشراقا. واستجابة للرغبة المعلنة للحكومة الأفغانية وعلى نحو ما طلبه الأمين العام، فإن البرازيل تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/120*) والمرفق الملحق به عن قياس التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية التي جرى تحديدها في مؤتمري لندن وكابل. كما نرغب في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي مستورا، على إحاطته الإعلامية القيمة وللسفير تانين على ملاحظاته.

تعرب البوسنة والهرسك عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان بسبب الزيادة في العمليات العسكرية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية.

ومما يؤسف له أن عدد الخسائر المتصاعدة بالأرواح البشرية من الصراع المسلح في أفغانستان بلغ ٧ ١٢٠ إصابة بين المدنيين في عام ٢٠١٠، وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وارتفعت الإصابات بين الأطفال ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠١٠ ويبدو أن نفس الاتجاه مستمر في عام ٢٠١١، حيث يظل الأطفال يسقطون ضحايا الصراع الدائر. وهذه الخسائر الفادحة بالأرواح البشرية تبين أن حل الصراع لا يمكن أن يكون عسكريا فقط وأنه لا بد من إيجاد حل سياسي للصراع للحيلولة دون استمرار المعاناة وارتفاع الإصابات بين المدنيين. وإننا نرى أن جميع الأطراف يجب أن تضاعف جهودها لحماية المدنيين وأن تكفل اتساق أعمالها مع المعايير القانونية الدولية.

ومن المشجع في ضوء التطورات الأخيرة في أفغانستان أن نرى أن الجمعية الوطنية الأفغانية قد تشكلت وأن مجلسي الشيوخ والنواب قد انتخبا رئيسيهما. وهذه التطورات السياسية الإيجابية تبعث بإشارة هامة وتشكل الخطوة الضرورية الأولى على درب الوحدة الوطنية وإقامة المؤسسات الأفغانية القادرة على تلبية احتياجات الشعب الأفغاني.

وفي هذا السياق يسرنا أن نعلم أن عملية الاندماج والمصالحة قد حافظت على زخمها الإيجابي. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) على مواصلة تسخير مساعيها الحميدة والنهوض بتدابير بناء الثقة دعما لمجلس السلام الأعلى وتنفيذ برنامج السلام والاندماج الأفغاني وتطوير وتنفيذ عملية المصالحة بقيادة أفغانية.

ونؤمن بأن التعاون الإقليمي يكتسي أهمية حاسمة في عملية المصالحة الأفغانية ومستقبل تنميتها الاقتصادية. وفي ذلك السياق نشيد باستحداث لجنة السلام المشتركة بين باكستان وأفغانستان، وبزيادة التعاون الإقليمي مع تركيا وتركمانستان والهند وإيران في مجال التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري، مما يتيح أساسا للتحسين الدائب في الحالتين الأمنية والاقتصادية في أفغانستان.

وفيما يتصل بتنفيذ عملية كابل واتساق المعونة فإننا نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ الحكومة الأفغانية لها ووضعها ٢٢ برنامجا وطنيا ذا أولوية، وبخاصة برنامج الإدارة المالية العامة، الذي يعتبر حاسم الأهمية لتنفيذ جميع البرامج الأخرى.

وعلاوة على ذلك نرحب بالإنجازات الأولية في نقل القطاع الأمني إلى السلطات الأفغانية، الذي يعتبر أحد أهم عناصر عملية كابل. وبالإضافة إلى ذلك، نثني على بعثة أفغانستان للدعم الذي قدمته للحكومة الأفغانية في تحقيق هذا الهدف الحاسم، الذي يشمل شراكة طويلة الأمد مع المجتمع الدولي. ونشاطر الأمين العام وجهة نظره بأن الأمن المستدام في البلد على الأمد البعيد سيتحقق من خلال الترابط مع التنمية الاقتصادية والحوكمة السديدة. وإننا نتطلع إلى إعلان الجولة الأولى من عمليات نقل المسؤولية عن القطاعات والمحافظات إلى السلطات الأفغانية في ٢١ آذار/مارس.

وفيما يتصل بالعقبات الكامنة في طريق العملية الانتقالية يحدونا الأمل أن يتسنى حسم المشاكل الناجمة عن العيوب التي شابت العملية الانتخابية بطريقة شفافة وبناءة بما يرضي جميع الأطراف ويصون الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة إلى المأزق المتصل بمصرف كابل والمتعلق بإبرام اتفاق على برنامج قطري جديد لصندوق النقد الدولي، فإننا نؤيد التوصل إلى حل يعبر خير تعبير عن مصالح الشعب الأفغاني والتنمية الاقتصادية لبلده.

وبالإضافة إلى ذلك نرحب بالسعي إلى جعل جهود الأمم المتحدة متماسكة أكثر دعما لتنسيق المعونة بقيادة أفغانية من خلال تطوير إطار عمل استراتيجي متكامل في مجالات خمسة ذات أولوية هي: السلام والمصالحة والاندماج؛ الحوكمة وسيادة القانون؛ حقوق الإنسان؛ كفالة المعيشة المستدامة؛ صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة.

وتثني البوسنة والهرسك ثناء خاصا على الأمم المتحدة لمساهمتها في عودة اللاجئين في أفغانستان. فعودة ٥,٥ مليون لاجئ إلى أفغانستان أثناء السنوات التسع الماضية تشكل علامة مشجعة جدا. وإن الذين عادوا يستحقون أن يحصلوا على كل الدعم الذي يحتاجون إليه. وإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة الدوليين في أفغانستان إلى أن يواصلوا إسهاماتهم في تهيئة الظروف اللازمة للعودة المستدامة لمن تبقى من اللاجئين ولعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى مسقط رأسهم، والذين يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٣٦٠ فرد.

وقد شعرنا بالتشجيع من سماع أن عدد ضحايا الألغام الأرضية قد انخفض في عام ٢٠١٠ وإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة دعمها لمركز تنسيق إجراءات تطهير الألغام في أفغانستان.

أخيرا، تكرر البوسنة والهرسك تأييدها للدور المركزي الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في النهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها جهود المجتمع الدولي وتنسيق ورصد الجهود المبذولة في تنفيذ عملية كابل من خلال مجلس التنسيق والرصد المشترك.

ونود أن نشكر الأمين العام وممثله الخاص لشؤون أفغانستان وبعثة أفغانستان وأفرادها على عملهم الهام في ظل ظروف صعبة. وفي الختام، تؤيد البوسنة والهرسك تجديد ولاية بعثة أفغانستان لمدة ١٢ شهرا إضافيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام دي مستورا على إحاطته الإعلامية وأشكر السفير تانين على بيانه.

التعمير السلمي في أفغانستان بلغ في الوقت الحاضر مرحلة حرجة. والصين تؤيد عملية كابل. وإن الأعمال المضطلع بها في أفغانستان يجب أن تتقدم في آن واحد في ميادين الاستقرار السياسي والأمن والتنمية وسيادة القانون ليتسنى تحقيق الملكية الأفغانية في وقت مبكر.

والصين تهنئ البلد بمناسبة افتتاح مجلس النواب في الجمعية الوطنية. وإننا نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتحسين بناء القدرات وتعزيز البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الاندماج، والقيام، في الوقت ذاته، بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

والصين يساورها شديد القلق من زيادة الحوادث الأمنية المتكررة مؤخرا ومن ارتفاع الإصابات في صفوف المدنيين. وإن نقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة الأفغانية يجب أن تسبقه كفالة أمان البلد واستقراره. وينبغي للمجتمع الدولي، استنادا إلى احترام استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، أن يفي بالتزاماته تجاهها وأن يواصل تقديم مساعدته لها. والصين تؤيد الدور المركزي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في تنسيق مساعدة المجتمع الدولي المقدمة لتعمير أفغانستان وتحقيق الملكية الأفغانية فعلا. ونؤيد تمديد ولاية بعثة أفغانستان مدة ١٢ شهرا إضافيا. وينبغي للمجلس أن يولي الأهمية الواجبة لطلب أفغانستان تمديد ولاية بعثة أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي ممثل إيطاليا الكلمة.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب إيطاليا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

ونعرب عن تقديرنا التزام الأمم المتحدة طويل الأجل بالعمل مع حكومة وشعب أفغانستان. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي مستورا. وسوف تعمل إيطاليا بشكل وثيق مع البعثة لتنشيط تقديم الخدمات الأساسية للمدنيين. ونثني على المنظمة لتعزيزها تماسك الجهود الدولية في أفغانستان.

في غضون أيام قليلة، سيعلن الرئيس كرزاي رسميا بداية العملية الانتقالية، وهي عملية تؤيدها إيطاليا بشدة، وفقا للإطار الذي وضع في مؤتمر كابل في الصيف الماضي، وأكده مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ونرى أن العملية الانتقالية ليست استراتيجية للخروج بل عملية مشتركة تراعي الأوضاع القائمة وترمي إلى تحقيق امتلاك الأفغان ناصية الأمور في مجال الحكم والأمن والتنمية. وهي تنطوي في آن واحد على التزام مدني دولي طويل الأجل بدعم أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، وعلى التزام أفغاني قوي بترجمة التزامات كابل إلى أعمال ملموسة.

وتبذل إيطاليا قصارى وسعها لضمان انتقال لا رجعة فيه، بما في ذلك زيادة المدربين الأمنيين إلى ٧٠٠ وحدة تضم ٢٠٠ ٤ فردا على أرض الواقع؛ ووجود مدني في هيرات؛ ومبادرات جديدة لدعم الحوكمة على المستويين المحلي و المركزي؛ وطائفة واسعة من برامج التعاون في مجال التنمية؛ ودعم لتطوير القطاع الخاص. وقد انضممنا أيضا إلى الجهود الشاملة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في القطاعات ذات الأولوية في أفغانستان.

ومن العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار وجود حكومة أفغانية فعالة وقابلة للمساءلة ومتسمة بالشفافية تقدم الخدمات الأساسية للشعب. ولا تزال عملية كابل، التي يمد المجتمع الدولي بموجبها يد المساعدة لحكومة أفغانستان، وتلتزم هي بإجراء إصلاحات، والنهوض بالحوكمة وسيادة القانون، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز القدرات الأمنية الأفغانية، تعد عملية محورية في هذا الصدد. وما يقرب من ٧٠ في المائة من المعونة الإيطالية لأفغانستان متماشية بالفعل مع الأولويات التي تحددها الحكومة الأفغانية. ولئن كنا نثني على الحكومة لإنشائها نظام الرصد بقيادة أفغانية، فإننا نتوقع الآن أن تتم إزالة العقبات التي تعوق ما برحت تحول دون توجيه موارد إضافية من خلال الميزانية الأفغانية وأن يطرأ تحسن على إدارة الأموال العامة. فالشفافية في تخصيص الموارد الدولية أمر بالغ الأهمية لاستمرار تعاوننا.

ونتوقع أيضا أن تحرص الحكومة الأفغانية على الاستفادة الكاملة من المساعدة القيمة والخبرة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة وأن تعمل مع الوليسي جيرغا (مجلس النواب) المنتخب حديثا، وجميع المؤسسات الأفغانية ذات الصلة والمجتمع المدني الأفغاني على الشروع في إصلاح طويل الأمد للنظام الانتخابي.

ومن عوامل الاستقرار الأخرى العملية السياسية بين الأطراف الأفغانية. ونحن نؤيد عمليات إعادة الإدماج والمصالحة المتشابكة. غير أن هذا المسعى لن يحقق السلام الدائم ما لم يقم على توافق وطني ويجرَ بروح من الانفتاح الحقيقي لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ولا بد من احترام الخطوط الحمراء التي اتفق عليها في مؤتمر كابل. وبعبارة أخرى، لا بد من إيلاء الاعتبار للتقاليد والحساسيات المحلية،

وكذلك لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وتشيد إيطاليا بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام السامية للتواصل مع السلطات المحلية وممثلي الأقليات العرقية والمجتمع المدني، وتشجع على إقامة الهيئات المحلية اللازمة لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج.

وتقتضي هذه العملية التي يقودها الأفغان دعما من شركاء أفغانستان الإقليميين. ونثني لذلك على أفغانستان وباكستان لتعميقهما الحوار الاستراتيجي بينهما بعد التوقيع على اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان. غير أنه يمكن عمل المزيد. فالتجارة، والمياه، والطاقة، والزراعة، وبناء القدرات والتدريب المهني، والتعليم، وعودة اللاجئين وإعادة الإدماج، والهياكل الأساسية، هي مسائل ذات اهتمام مشترك بالنسبة لأفغانستان وجيرانها. ومن شأن الإجراءات المشتركة بشأن هذه القضايا أن تحفز الترابط الإقليمي وتساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية والتهديدات عبر الوطنية.

وللمنظمات والمنتديات القائمة، بأشكالها المتباينة، إسهام ملحوظ تقدمه لهذه العملية وهي جديرة بمزيد من الدعم الدولي. ونعرب عن تقديرنا للدور النشط الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي، ونتطلع إلى العمل مع عدد متزايد من البلدان الإسلامية على مواجهة التطرف وتعزيز السلام والمصالحة لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري العميق لكلمات التعزية والدعم التي أعرب عنها أعضاء المجلس لشعب بلدي، اليابان، في أعقاب الزلزال المدمر وكارثة التسونامي. وتبذل الحكومة اليابانية قصارى جهدها لاجتياز التحديات التي نواجهها الآن. وقد تغلبت اليابان على الكثير من التحديات في الماضي. وأثق بأننا سوف نفعل ذلك من جديد هذه المرة.

وأشكر الممثل الخاص دي مستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية. كما أود أن أعرب في هذه الظروف عن عميق امتناني لجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين يظهرون التزاما عميقا بهذه المهمة الصعبة. وأتوجه أيضا بالشكر لصديقي العزيز، السفير تانين، على حضوره.

إن إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان يمثلان واحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي. ورغم احترام المجتمع الدولي لامتلاك أفغانستان لناصية أمورها، يجب عليه أن يواصل دعمه لهذا البلد، في تعاون كامل مع بعثة الأمم المتحدة.

وقد اتُخذت خطوة هامة تجاه الحكومة الأفغانية عندما أكد الحلفاء والشركاء من منظمة حلف شمال الأطلسي، في مؤتمر قمة المنظمة في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التزامهم بتهيئة الظروف التي تمكن القوات الأفغانية من الإمساك بزمام المبادرة لتحقيق الأمن في جميع محافظات البلاد بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وسيمثل الإعلان المتوقع صدوره عن المجموعة الأولى من محافظات المرحلة الانتقالية في ٢١ آذار/مارس خطوة هامة في هذه العملية. وتدل هذه الإنجازات على إصرار الحكومة الأفغانية على تحمل المسؤولية الكاملة عن تطوير نفسها.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الأفغانية منذ انعقاد مؤتمر كابل. ونتوقع مزيدا من التقدم في تحسين القدرات المتعلقة بالأمن والحوكمة. ولا غنى عن تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية والتشجيع على بناء القدرات الإدارية للمؤسسات المركزية والمحلية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي، في دعمه عملية الامتلاك الأفغانية

لناصية العملية، مشاركته مع الفريق القطري في هذا الصدد. وتقدم اليابان المساعدة لتحسين نوعية الشرطة الوطنية الأفغانية عن طريق تمويل مرتبات الشرطة وتدريبها، وهي مصممة على مواصلة تقديمها.

وقد رحبنا بمبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة باستضافة اجتماع فريق الاتصال الدولي في جدة. وسيكون مؤتمر بون المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام مناسبة مهمة لاستعراض التقدم المحرز وتوفير قوة دافعة للجهود التي تبذلها أفغانستان والمجتمع الدولي في هذا المسعى.

وبعد التصديق على النتائج النهائية لانتخاب الأعضاء الجدد لمجلس النواب في أفغانستان، ترحب اليابان ببدء الدورة الجديدة وانتخاب رئيس مجلس النواب. وفي الوقت ذاته، علينا أن نتابع بدقة التقدم المحرز في الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الخاصة. وتأمل اليابان بشدة أن تسير المداولات في مجلس النواب بسلاسة وأن تسوى المسائل المتبقية في أقرب وقت ممكن.

ولضمان التنمية المستدامة في أفغانستان، من الضروري أن ينشأ نظام، قائم على العمليات الديمقراطية، يمكّن البلد من التعبير عن إرادته الخاصة. ونأمل في أن تبذل الحكومة الأفغانية قصارى جهودها لإصلاح النظام الانتخابي، وذلك بدعم قوي من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحقيق نظام انتخابي حر وشفاف.

وستكون العملية السياسية بقيادة أفغانية، التي تنطوي تحديدا على المصالحة وإعادة الاندماج، حاسمة في أهميتها لتحقيق الاستقرار في أفغانستان هذا العام. وحسبما يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/120*)، لا يمكن أن تتواصل العملية الانتقالية إلا إذا اقترنت بعملية سياسية شاملة للجميع. وبدء عمل المجلس الأعلى للسلام وإنشاء برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان – جنباً إلى جنب مع الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج – يجسد التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الأفغانية.

وغني عن القول إن هذه العملية يجب أن تقودها الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، اليابان. وقد قدمنا تمويلاً للصندوق الاستئماني في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وسنقوم بدور نشط في مؤتمر إعادة الإدماج الذي تستضيفه حكومة أفغانستان هذا الربيع. ونحن جاهزون لمواصلة إسهامنا في هذا المجال.

وبغية توطيد المكاسب المذكورة آنفاً وتحسين رفاه الشعب الأفغاني، مع مراعاة منظور متوسط إلى طويل المدى لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن يستجيب المجتمع الدولي للاحتياجات الإنمائية للبلد وأن يعمل على استدامة موارد الرزق وإقامة البنية التحتية الاقتصادية الأساسية. وعلى الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي معاً بذل جهود مستمرة صوب تحقيق هذا الهدف. وستواصل اليابان تقديم المساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية، وتطوير وإعادة بناء القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية.

ومع الدخول في مرحلة جديدة في الانتقال إلى المسؤولية الأفغانية، ما زالت أفغانستان تواجه تحديات مختلفة. ومع ذلك، يمضي البلد باطراد قدماً على الطريق صوب التنمية وإعادة الإعمار. وستواصل اليابان التعاون مع الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل تحقيق تقدم حقيقي من أجل مستقبل أفغانستان.

وختاماً، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للممثل الخاص دي مستورا لتفانيه، مجددين التزامنا بدعم جهود البعثة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): عندما خاطبت المجلس آخر مرة، كنت أعرب عن تقديري لبيانات الدعم العديدة التي أدلي بها في أعقاب الزلزال الذي ضرب كريست تشيرش. والآن أجد نفسي أتكلم بعد الممثل الدائم لليابان مباشرة. وأود أن أعرب عن دعم نيوزيلندا وتعاطفها مع الحالة الرهيبة التي تواجهها اليابان. لقد قدمت اليابان مساعدة سخية جداً عندما كنا بحاجة إلى ذلك، وكان من دواعي اعتزازنا أن نفعل بالمثل خلال الأيام الستة الماضية.

يبين التقرير الأخير لمجلس الأمن (S/2011/120*)، والإحاطة الإعلامية لكل من الممثل الخاص دي مستورا والسفير تانين أنه قد حصلت تطورات إيجابية كثيرة في أفغانستان في غضون الأشهر الثلاثة الأخيرة – وما تقدم المؤسسات الأفغانية صوب تولي المسؤولية الأولى عن أمن البلد وافتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية إلا قليل من أمثلة كثيرة. ولكن كانت هناك أيضاً انتكاسات. فالمدنيون الأفغان، على سبيل المثال، ما زالوا يعانون جراء الحالة الأمنية المتقلبة، وما زال التوتر قائماً بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بخصوص تشكيل البرلمان.

وترحب نيوزيلندا بالتفاهم بين الرئيس والبرلمان الذي سمح بافتتاح ناجح للجمعية الوطنية، التي ستضطلع بدور بالغ الأهمية في الحوكمة الديمقراطية في أفغانستان، بالطبع. ونشجع روح التعاون بين المؤسسات المعنية لأن هذا سوف يعزز قرار ملايين الأفغان الذي صوتوا في انتخابات أيلول/سبتمبر متحدين التهديدات. وكل هذه علامات إيجابية على تقدم الديمقراطية.

ونحن نتطلع إلى قيام كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بوظائفها وفقاً للدستور والتغلب على خلافاتها بشأن وضع البرلمان. ولا بد من معالجة مسألة التمثيل وفقاً للدستور، بما يضمن ثقة المجتمع الدولي، وأولئك الذين صوتوا في العام الماضي، وهو الأهم.

ونيوزيلندا تؤيد العملية الانتقالية بقوة، وترحب بالتزام الحكومة الأفغانية بتولي المسؤولية الأولى عن كل الأمن بحلول نهاية عام ٢٠١١. ونتطلع إلى إعلان الرئيس كرزاي قريباً عن المناطق والمقاطعات الأولى التي ستبدأ فيها عملية الانتقال إلى السلطة الأفغانية الكاملة.

وفي مقاطعة باميان، حيث تقود نيوزيلندا فريق إعادة الإعمار الإقليمي، بدأنا بالفعل الانتقال إلى القيادة الأفغانية، حيث تحققت علامات رئيسية. وبالتعاون مع شركائنا الأفغان، نركز على الحاجة إلى بناء القدرات المحلية والمساعدة الإنمائية. ونيوزيلندا تعتبر فريقها الإقليمي لإعادة الإعمار جزءاً أساسياً في علية بناء قدرة الشرطة الوطنية الأفغانية وتمكين الأنشطة التنموية من التجذر وتحسين حياة السكان.

ومع أن مقاطعة باميان ذاتها آمنة نسبياً، ما زالت نيوزيلندا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية بشكل عام. فبالنسبة للمدنيين الأفغان وقوات الأمن الأفغانية وقوات الائتلاف الدولي، كانت السنة الماضية أكثر السنوات فتكاً منذ بدأت الحرب، وهو ما يعكس تزايد الهجمات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع من قبل المتمردين. وهذا يعزز الحاجة إلى قيام قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بالشراكة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بكبح المتمردين وتوطيد الأمن. وتعزي المكاسب الأمنية بالترادف مع زيادة القدرات المدنية الأفغانية سيتيح الفرصة للتوصل إلى حل سياسي – وهو مكون ضروري في ضمان أفغانستان آمنة ومزدهرة.

وهذا الحل السياسي يتطلب مواصلة عزل قادة التمرد المتشددين، أما من ينبذون العنف ويتخلون عن التحالف مع القاعدة ويقرون بالدستور الأفغاني، فيجب إدماجهم في المجتمع. ولا بد أن تقترن زيادة الضغط على من

يعكرون السلم بمنح الفرصة للمتمردين الذين يلقون سلاحهم ويساعدون على أن يكون ذلك السلام دائماً.

والعملية الرامية إلى تحقيق حل من هذا القبيل تقودها الحكومة الأفغانية عن حق، بدعم من جاراتها والمجتمع الدولي. ولا بد أن يقدم الجميع تنازلات، وإن كنا نحث بقوة على ألا يكون ذلك على حساب المكاسب والحريات التي تحققت بصعوبة، خاصة للنساء والأقليات.

وجنباً إلى جنب مع أفغانستان، يضطلع جيرانها والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة بدور هام في دعم التوصل إلى حل سياسي، خاصة من خلال فريق دعم السلام. ومع تكثف المرحلة الانتقالية، هناك دور آخر متزايد الأهمية لبعثة الأمم المتحدة. ونرحب بإسهامها في الإصلاح الانتخابي الذي قاده الأفغان، الأمر الذي يضمن أن تكون انتخابات أفغانستان مستدامة وفعالة من حيث التكاليف. ونشدد على أهمية تلك الإصلاحات للمستقبل الديمقراطي لأفغانستان بوجه عام.

ومن المهم أيضاً أن تعكس ولاية البعثة الحالة على أرض الواقع وتطلعات الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ولذلك، نرحب بعزم المجلس على استعراض تلك الولاية ونعتقد أنه ينبغي أن يستفيد من نتائج مؤتمر بون الثاني الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ونتطلع إلى أن يمنح المجلس للبعثة الولاية التي تحتاجها لدعم الحكومة خلال الفترة الحرجة من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤.

والسنوات الثلاث القادمة ستكون حاسمة في ضمان تولي حكومة أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد، ومع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يمكن لشعب أفغانستان أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة على مصيره الذي ضحى الكثير من أجله بالفعل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن تأييدنا القوي للممثل الخاص دي مستورا، ونثني على تفانيه في القيادة في مرحلة الانتقال هذه إلى مزيد من الملكية الأفغانية.

إن للنرويج مصلحة في مستقبل أفغانستان. فنحن نسهم بعدد كبير من القوات، ونوفر سنويا مساعدة إنمائية بقيمة ١٥٠ مليون دولار. ومشاركتنا قائمة على مبدأي الملكية والمسؤولية الأفغانية، كما ورد في إعلان كابل المشترك في العام الماضي.

وفي هذا الصدد، تؤيد النرويج انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القيادة الأفغانية في بداية هذا الربيع، على أن يتم الوفاء ببعض الشروط الأساسية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان إلا من خلال انتقال سياسي. وهذا في المقابل، يتطلب تحسين الحكم والقيام بإصلاحات موضوعية في العديد من المجالات. ولتنفيذ برنامج إصلاح سياسي مجدٍ، يتعين على الحكومة الأفغانية أن تواصل العمل بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومع المجتمع الدولي.

سيتوقف النجاح في المستقبل إلى حد كبير على التطورات على صعيد المقاطعات والمناطق، رهنا بتنفيذ سياسة حوكمة أفغانية دون وطنية. ومن هنا، فإن استمرار وجود مكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شرط مسبق لأي انتقال سياسي ناجح وتدريجي. وتحتاج أفغانستان إلى بعثة أمم متحدة قوية وتعمل جيدا، كما تحتاج البعثة إلى شريك في الحكومة الأفغانية مسؤول ويمكن الركون إليه.

ونؤيـد بقـوة نـداء الممثـل الخـاص للأمـين العـام دي مـستورا لإحـداث طفـرة لحماية المـدنيين، ولا سـيما أن عـام ٢٠١٠ كـان عامـا مميتـا بالنـسبة للمـدنيين منـذ سـقوط نظـام طالبـــان في عـــام ٢٠٠١. ونتوقـــع مـــن جميـــع الأطـــراف الوفـاء بالتزاماتهـا بموجـب القـانون الإنـساني الـدولي وقـانون حقوق الإنسان.

وعلـى الـرغم مـن العيـوب الـتي اعتـرت عمليـة الانتخابات البرلمانية، من المهـم الآن أن يتـولى البرلمـان وظائفـه ويعمل أفضل ما يمكن فعله مـن أجـل الـشعب الأفغـاني. إذ أن الأزمة الـسياسية الـتي أحدثتـها الانتخابـات البرلمانيـة تـبين مـرة أخـرى أن الحاجـة تمـس إلى إصـلاح انتخـابي في أفغانـستان. وسوف تواصل النـرويج دعمهـا لأي عمليـة إصـلاح انتخـابي تتصدرها أفغانستان بحيث تكون عملية مستدامة وقائمـة علـى الالتزام المشترك الذي قُطع في مؤتمر كابل.

إن أي حـوار سياسـي راسـخ أمـر حيـوي للتـصدي للتحـديات الـتي تواجـه أفغانـستان اليـوم. وتؤيـد النـرويج أي عملية سـلام تتـصدرها أفغانـستان كجـزء مـن تـسوية سياسـية أفغانيـة واسـعة وقـادرة علـى البقـاء ومـستدامة. فالتوصـل إلى حـل سـلمي ودائـم سـيتطلب المـشاركة الواسـعة مـن جانـب المجموعـات الدينيـة والإثنيـة والمجتمـع المـدني في جميـع أرجـاء البلد. أما المشاركة الموضوعية للمرأة فتمثل عنـصرا رئيـسيا في أي عملية سلام دائمة.

ونلاحـظ مـع القلـق اسـتمرار الهجمـات علـى حريـة الخطابـة ووسـائط الإعـلام، ونـشيد باللجنـة الأفغانيـة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان علـى جهودهـا المـصممة لرصـد وحمايـة وتعزيز احترام حقوق الإنـسان في أفغانـستان. ويـسر النـرويج أن تلاحـظ إنـشاء وحـدات معنيـة بحقـوق الإنـسان في وزارة العـدل الأفغانيـة. وهـذا مثـال علـى التـزام الحكومـة الأفغانيـة بدمج حقوق الإنسان في جميع التشريعات الوطنية.

أما العنف ضد المرأة، فلا يزال يمثل مـشكلة رئيـسية. وقـد تحقـق الكـثير مـن حيـث تعزيـز الإطـار القـانوني لحقـوق المـرأة. ومهمـا يكـن مـن أمـر، لا تـزال توجـد عقبـات عديـدة تقـف أمـام تنفيـذه. ومـن المـرجح أن أي جهـد مـشترك بـين السلطات الحكومية والمجتمع المدني سيفضي إلى أفضل النتـائج وأكثرهـا اسـتدامة مـن حيـث تحقيـق المساواة بـين الجنـسين في أفغانستان في الأجل الطويل.

إن ولايـة بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانستان يجب أن تجسد الحقـائق الـسياسية الراهنـة، بمـن فيهـا المبادئ التي يرتكز عليهـا الانتقـال التـدريجي المقتـرن بـشروط. ويجب أن تواصل البعثة تقديم المساعدة إلى الحكومـة الأفغانيـة والـشعب الأفغـاني في جهودهمـا المـستمرة لبنـاء أفغانـستان مـستقرة وسـلمية. وهـذا يتطلـب قيـادة أفغانيـة ذات مـصداقية وقادرة على البقاء.

الـــرئيس (تكلـــم بالـــصينية): أعطـــي الكلمـــة لممثل تركيا.

السيد آباكان (تركيـا) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن ابدأ كلمتي بإزجاء التهنئة الحارة للسفير تانين والممثل الخـاص للأمين العام، ستيفان دي مستورا.

أود أيـــضا أن أشـــكر الأمـــين العـــام علـــى تقريـــره (S/2011/120) ، وأن أشـكر الممثـل الخـاص علـى إحاطتـه الإعلامية المستنيرة. ولا نزال نؤيـد ونقـدر بـشدة الجهـود الـتي تقـوم بهـا بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانـستان تحت القيادة الناجعة للممثل الخاص.

في الجلـــسة الـــسابقة الـــتي عقـــدها المجلـــس بـــشأن أفغانـستان، قلـت إن عـام ٢٠١٠ كـان عامـا هامـا وتاريخيـا بالنسبة لأفغانستان. أما اليوم، فـأود أن أتبـع ذلـك بـالقول إن عام ٢٠١١ سيكون عاما حاسما. فوفقا للقرارات التي اتخذت في مؤتمري لندن وكابل وفي قمة حلف الناتو التي انعقـدت في

لشبونة، سيكون هذا العام هو العام الذي ستمضي فيه أفغانستان وشركاؤها الدوليون بخطوات ثابتة نحو انتقال الملكية والمسؤولية إلى أفغانستان. ونشعر بالتشجيع حيال الخطوات المتخذة حتى الآن، ونتوق إلى الإعلان الرسمي الذي سيصدر عن الرئيس كرزاي في الأسبوع المقبل بشأن إطلاق الدفعة الأولى من انتقال الأمن إلى قيادة أفغانية، وهو انتقال سيكتمل في عام ٢٠١٤.

وفي حين أننا نشعر بالتفاؤل، فإننا نتسم بالواقعية إزاء حقيقة أنه بالنظر إلى التحديات التي تواجهنا، لن تكون عملية الانتقال سهلة. ونقدر النتائج التي حققتها حتى الآن السلطات الأفغانية في تنفيذ عملية كابل ونحضها على الدفع قدما في تحقيق نتائج ملموسة بصورة أكثر. ولا يزال يتعين فعل الشيء الكثير. ولكننا نثق بتحقيق النجاح ما دامت أفغانستان وشركاؤها الدوليون ملتزمين بالعمل معا. وسوف نكفل عدم عكس مسار هذه العملية التدريجية والمرتكزة على شروط عملية وذلك ببذل الجهود المتضافرة والمستدامة، تماشيا مع أولويات ومتطلبات الحكومة الأفغانية. وأرى أن لزاما عليّ أن أشدد مرة أخرى على أن الانتقال لا يعني نهاية التزامات المجتمع الدولي في أفغانستان. وقد تم التوضيح بأن الانتقال ليس عملية خروج وأن المجتمع الدولي سيظل منخرطا في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

ويتجلى هذا أيضا في استعداد الأمم المتحدة وتفانيها في مساعدة السلطات الأفغانية ودعم عملية كابل من خلال شراكة بناءة وشاملة وشفافة وذات تركيز عملي وتكميلية. ونثق بأن الأمم المتحدة وبعثتها في أفغانستان بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي مستورا قادرتان على القيام بالدور الحيوي المتوقع منها إذا ما تم تزويدها بالأدوات اللازمة. لذلك نؤيد منح ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة وفقا لمبادئ القيادة والملكية الأفغانية.

إننا إذ نعمل صوب نقل مستدام وموثوق للمسؤولية في المجالات الأمنية، فإن الحوكمة والتنمية والهدف النهائي للسلم الدائم، والازدهار والاستقرار لن تتحقق في أفغانستان إلا إذا قابلتها جهود موازية في العملية السياسية. ويسرنا أن نرى توافقا في الآراء بشأن حقيقة أن الوسائل العسكرية وحدها لن تضمن حلاً مستداما للنزاع. وبالتأكيد سوف تستغرق وقتا وجهودا مكرسة، غير أن عام ٢٠١١ سيكون حاسما أيضا في تحقيق تقدم موثوق نحو إعادة إدماج ومصالحة سياسية تشملان جميع قطاعات المجتمع. وينبغي لهذه العملية أن تكون بقيادة أفغانية، ويسرنا أن نرى السلطات الأفغانية تتولى بالفعل دورا قياديا. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي يقوم بها المجلس الأعلى للسلام والخطوات المتخذة لتنفيذ برنامج السلم وإعادة الإدماج الأفغاني. كذلك نشجع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لهذه الجهود كلما طلبت أفغانستان ذلك.

ولئن كان انتقال المسؤولية إلى أفغانستان يجري حاليا بدعم من المجتمع الدولي، ما برحت تركيا تتخذ خطوات لضمان استمرار مساهمتها في هذا المجهود بطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، تنصب جهودنا بصورة رئيسية على صعيدين. فعلى الصعيد الوطني سوف نكثف من جهودنا الجارية نحو التنمية وإعادة التعمير وبناء القدرات، وتعليم وتدريب أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش وفقا لاحتياجات ومتطلبات حكومة أفغانستان.

أما على الصعيد الإقليمي، فانطلاقا من إيمان مؤداه أن التغلب على العديد من التحديات التي تواجهها أفغانستان يتطلب أولا وأخيرا دعما بنّاء من جيرانها وشركائها الإقليميين، سوف نسعى جاهدين لمواصلة عملنا نحو التعاون الإقليمي، وبناء الثقة والتنمية. لقد اتسم عام ٢٠١٠ بالعمل والبناء لإرساء الدعائم الأساسية لرؤية مشتركة لهذا الغرض. ولدينا تصميم راسخ للمضي قدما بالبعد الإقليمي بعقد مؤتمر

إقليمـي آخـر في تركيـا في الخريـف. وسـوف نتـشاور مـع أفغانستان وبلدان المنطقة في عملية الإعداد لذلك المؤتمر الـذي سيهدف إلى تعزيـز الرؤيـة الإقليميـة الحاليـة ارتكـازا علـى المبادئ التي وردت في البيان المعتمد في مؤتمر ''قلب آسيا''. وفي الوقت نفسه، لدينا اقتناع بضرورة تجسير الجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، سنواصل المشاورات المكثفة مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، مغتنمين الفرص المتاحة بأشكال متعددة.

وفي الختـام، أود أن أشـدد بـأن التـزام تركيـا نحـو أفغانـستان هـو التـزام طويـل الأجـل وسـوف نواصـل ذلـك ما دامت تطلب منا أفغانستان ذلك.

الـرئيس (تكلـم بالـصينية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل كندا.

السيد مـاكني (كنـدا) (تكلـم بالإنكليزيـة): يجتمـع المجلس اليوم لمناقشة الحالة في أفغانستان ودور المجتمع الـدولي في مساعدتها لتصبح أكثر استقراراً وأمناً. والقيادة القويـة مـن جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هامة في هذا الصدد. وتحيّي كندا القيادة المستمرة والملتزمة والفعالة جـداً الـتي يبـديها الممثـل الخـاص للأمـين العـام، سـتيفان دي مستورا. ونحن نشكره على إحاطته الإعلامية الجيدة جداً اليوم، ونلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام (S/2011/120*) وتوصياته للبعثة للعام المقبل.

وينبغي للمجلس في مداولاته استمرار كفالة أن تـأتي الولاية المجددة انعكاساً للحالة المتطورة في أفغانستان. وينبغي لجهود المجتمع الدولي خلال السنوات المقبلة أن تركّز على عملية أن تكون القيادة الأفغانية أكبر، وعلى كفالة أن تتوفر لأفغانستان أفضل فرصة للنجاح، وأن يتم تعزيز التقـدم المحـرز في مجالات الحكم والتنمية والأمن.

خـلال الـسنة الماضـية، أظهـرت الحكومـة الأفغانيـة القيادة في تنسيق أعمال المجتمع الدولي تجاه سلسلة مركّزة مـن الـبرامج الوطنيـة ذات الأولويـة، الـتي تـضع أهـداف التنميـة الـواردة في اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة الأفغانيـة في المقدمـة. وفي حـين ظهـر في البدايـة قـدر كـبير مما يبشّر بـالخير، نـشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة التي تهدد التقـدم المحـرز في هـذه البرامج. ومن الأهمية بمكان إيجاد طريقة مرضية لتنفيذ مرسـوم الرئيس بشأن شركات الأمن الخاصة، وحل القـضايا الهامـة في مـصرف كابـل. وينبغـي أن تكـون بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة إلى أفغانستان في طليعة هذه المناقشات، وأن تواصـل أداء دورها الحاسم في التنسيق بين الجهات المانحة، وكفالـة أن يـستجيب المجتمـع الـدولي علـى النحـو الكـافي لاحتياجـات أفغانـستان. ولا تـزال كنـدا ملتزمـة بالعمـل مـع الـشركاء الـدوليين وحكومـة أفغانـستان في دعـم عمليـة كابـل وتحقيـق أهداف هذه البرامج.

وانتقـال المـسؤولية الأمنيـة إلى الـسلطات الأفغانيـة بحلول عام ٢٠١٤ هو هدف مشترك تتشاطره أفغانستان مع المجتمـع الـدولي. وسـوف تتـيح زيـادة قـدرات المؤسـسات الأفغانيـة، ولا سيما قـوات الأمـن الوطنيـة الأفغانيـة، أن تبـدأ عملية الانتقال في الشهور المقبلة. وفي الوقـت نفسه، سيكون مـن المهـم بنـاء مؤسـسات الحكـم المدنيـة الـتي ستـشرف علـى قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وعلـى غـرار مـا ذكـره آخـرون اليـوم، فـإن الوضـع الأمـني لا يزال مصدر قلق خطير. وتقرير بعثة الأمـم المتحـدة الأخير يـسلط الـضوء علـى التكلفـة البـشرية المتزايـدة للـصراع في أفغانستان. ويجب اتخاذ كل خطوة ممكنة لتجنب سـقوط ضـحايا مـدنيين بـسبب عمليـات القـوة الدوليـة للمـساعدة الأمنية. ولكن من المهم جداً التأكيد على أن أكثر مـن ثلاثـة أرباع جميع الضحايا المدنيين في العام الماضي سقطوا بسبب المتمردين. وتدين كندا بشدة استمرار الهجمات على المدنيين

وموظفي المساعدة الإنسانية، وتدعو إلى احترام المبادئ الرئيسية بغية السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالوصول الكامل والآمن إلى المحتاجين من دون عائق.

والمصالحة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان أمر حيوي لجهودنا الرامية إلى وصول الصراع في أفغانستان إلى خاتمة ناجحة. وينبغي أن تكون عملية المصالحة هذه تحت قيادة أفغانية، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عملية تحترم ”الخطوط الحمر“ التي تتطلب من المتمردين نبذ العنف، والاعتراف بدستور أفغانستان واحترامه، وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى. ومما يتصف بأهمية حاسمة على الصعيد الدولي أن يأتي الدعم من الدول المجاورة لأفغانستان، ولا سيما من باكستان.

وهذه المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان هي الأولى منذ الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد أحرز تقدم، ولكن المطلوب بذل الجهود المتواصلة من الحكومة الأفغانية، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ككل لمنع التراجع وتأمين مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر استقراراً للمرأة في أفغانستان. وفي عام ٢٠١٠ رحبنا بالتزام الحكومة في مؤتمر كابل بتحديد النقاط المرجعية في خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان وإيلائها الأولوية، فضلاً عن التزامها بوضع استراتيجية لتنفيذ القانون المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ولا تزال كندا تشعر بالقلق، رغم ذلك، إزاء الآثار المحتملة المترتبة على مشروع القانون الأصلي تجاه حقوق المرأة في دُور رعاية النساء. ونحث حكومة أفغانستان على كفالة أن يحترم القانون الالتزامات الوطنية والدولية للحكومة بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

(تكلم بالفرنسية)

إن علاقة أفغانستان مع جيرانها علاقة مركزية أيضاً بالنسبة إلى تنميتها. فالدول في المنطقة هي الأكثر تضرراً من الحالة في أفغانستان، ولها دور أساسي في مساعدتها كي تصبح أكثر استقراراً وأمناً. ومن المهم أن تؤدي هذه الدول دوراً إيجابياً، الأمر الذي يتيح لأفغانستان أن تطور مؤسساتها وهياكلها بعيداً عن التأثيرات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ مع التقدير الحوار الإيجابي الذي تجريه المنظمات الإقليمية وفرادى البلدان، ونشجع أفغانستان وجيرانها على كفالة استمراره. ومن خلال الحفاظ على هذه الروابط، يمكن لأفغانستان أن تواصل تعزيز المزيد من التفاهم مع جيرانها، وتطوير الروابط الهامة لتحقيق الازدهار والأمن في المدى البعيد.

ونلاحظ أن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ لم تجرِ في ظل ظروف مثالية، إذ شابها الكثير من المخالفات. ومع ذلك، فإن حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة في وضع فريد للعمل معاً من أجل استخلاص الدروس المستفادة من هذا الحدث، وزيادة تعزيز المؤسسات الانتخابية في أفغانستان. والعملية الديمقراطية في أفغانستان تشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: كفالة استدامة الإصلاحات الانتخابية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والسماح للأفغان بأن يكون صوتهم مسموعاً.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تنتهي في وقت لاحق من هذا الشهر، وسوف يجري مجلس الأمن مداولات ويقرر الطريقة المثلى التي ستسلكها البعثة إلى الأمام. وبذلك، فإنه سيأخذ في الاعتبار التقدم المحرز الواضح داخل البلد والعديد من التحديات التي لا تزال قائمة.

وفي الختام، لا تزال كندا تكرس شراكتها مع الحكومة الأفغانية من أجل كفالة أن تصبح أفغانستان بلداً يعيش فيه جميع مواطنيه في حرية وأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أشرع في الكلام، يجب أن تجد الأحداث الأخيرة التي وقعت في اليابان مكاناً لها في بياني. إننا لا نؤاسي شعب هذا البلد الكريم فحسب، ولكننا ننوّه بمساهماته الكبيرة في الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن تضامننا معه في هذه المرحلة.

وأود أن أنوّه أيضاً بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي مستورا. ونحن نقدّر بشكل كبير عمل الأمم المتحدة في جميع مناطق العالم، وتحديداً في أفغانستان.

إن المشكلة التي يبدو أننا نواجهها هنا على أساس منتظم إلى حد ما، من دون استصغار العمل الكبير الذي يقوم به هذا المجلس أو أعضاؤه – كل الأعضاء الشرفاء الذين أجدهم ممتازين على الإطلاق – هي أننا في كثير من الأحيان، نجلس هنا ونبدأ من دون إدراك بإعادة اختراع العجلة. ولست على يقين تام من أن هذا الأمر سيكون شيئاً مفيداً بالضرورة. وعندما نبدأ في إعادة اختراع العجلة، أعتقد أنه ينبغي لنا أن ندرك أن لدينا دبلوماسيا ينفذ عمل مجلس الأمن والأمين العام.

ومع ذلك، في نفس الوقت، يجب أن ندرك أنه في حالة دولة قديمة قدم التاريخ المعروف، إن لم تكن أقدم، يوجد شرط معين لتحقيق سيادتها. وحقيقة أنها تمكنت من البقاء ذلك الزمن الطويل وأنها تريد أن يكون لها رأي في مصيرها، تخلق مسافة بين ما يجري هنا وما يُرى ضروريا ومفيدا هناك. وذلك، يا أصدقائي، يحدث نوعا من الانقسام الذي نحن، للأسف، لا نعي به ونحن نجلس هنا ونتحدث عن هذه المسائل، بقدر ما لدينا من أنبل النوايا والاعتقادات والمفاهيم والنماذج والإيديولوجيات.

ولكن، للبلد معتقداته وتقاليده الخاصة به، التي ربما تكون قد قادت فعلا إلى الحرب، ليس بفعله هو، ولكن من خلال توسع الإمبراطوريات. والأمر مثل الصفائح القارية تحت المحيطات التي تحتك بعضها ببعض وتريد أن تتحرك من نقطة إلى أخرى، فتحدث الزلزال والتسونامي. وذلك البلد قد احتوشته تسونامي من هذا النوع، وزلزال من هذا النوع. وهو ليس من صنعه ولا هو ما يريده. وأعتقد أنه يجب علينا أيضا أن نحترم ذلك. وإذا أردنا حقا أن تكون لدينا سياسة متماسكة شاملة، يجب أن نفهم متطلبات الجانبين، التي قد يبدو بعضها أحيانا متعارض المقصد مع النوايا النبيلة للمجلس نفسه.

إن تقارير الأمين العام ربع السنوية معيار هام. وفيما يتعلق ببعض جوانب آخر تقرير (S/2011/120)، أعتقد أن زيادة عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني وبلوغه الرقم المستهدف بحلول عام ٢٠١٢ مسألتان معظم الناس مستعدون لتأييدهما. وأعتقد أن مسألة الحكم وبناء المؤسسات جانب هام جدا، ولكني أعتقد أنه يجب علينا أن ندرك أنه ستكون هناك تغيرات في المقاصد النبيلة التي كثيرا ما يقترحها هذا المجلس.

ومما يسر النفس دائما أن نلاحظ أن الاستراتيجية الأفغانية الوطنية للتنمية تجد الدعم من كلا الجانبين في معظم الأماكن. وهذا جانب هام لأنه حتى في حالة صرف المعونة، يجب أن تكون في انسجام ومشاركة مع الحكومة الوطنية وفي مصالحها. وعلى نحو ما أثير في التقرير، إن الملكية الأفغانية مهمة لكل هذه المسائل لكي تحقق النجاح، الذي لن يكون ممكنا إلا عندما يتوفر هذا الانسجام.

إن التقرير يوثق التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي في أفغانستان. وهو يتوخى نقل المسؤوليات الكاملة إلى المؤسسات الأفغانية، وخاصة من خلال عملية كابل، وجانب الالتزام بالتنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد والرؤية الأمنية الشاملة، التي أشعر بأنها ربما تكون أحيانا في تعارض مع ما تجري الدعوة إليه هنا.

وبالرغم من أن للأمن إسهاما هاما، يجب أن ندرك أن التحديات كثيرة وواسعة جدا. وأعتقد أن الحوادث التي وقعت في أفغانستان مستهجنة وأنه ينبغي لنا أن نفهم ما يجري من المنظور الأفغاني.

إننا لا نتردد في تقديم التعاون الأمني والاستخباري الكامل لأفغانستان، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية، التي تشمل الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعدد قواتنا العسكرية وشبه العسكرية المنتشرة على طول الحدود مع أفغانستان أكثر من جميع القوات الدولية الموجودة في كل أفغانستان. وإن جهودنا وتكاليفنا المالية يجب عدم الاستهانة بها أو تشويه سمعتها. إن التزام باكستان تجاه السلام في المنطقة التزام لا يتزعزع. وإننا لا نريد أفغانستان أن تظل مسرحا للحروب بالوكالة.

يجب أن نفهم أن هناك منطقة معينة تمتد من غرب نهر السند حتى نهر جيحون تقريبا، بل في أماكن أبعد من ذلك، كان الإنكليز قد قبلوها باعتبارها جزءا من إمبراطوريتهم والتزامهم. ومسرح الحرب اليوم أكثر ما يكون وضوحا في هذه المنطقة.

تشدد لندن وكابل على برنامج الحكومة الأفغانية لإعادة الإدماج، الذي يحتاج إلى الدعم الدولي لجهود الحكومة. ونحن ندعم عملية مصالحة وطنية شاملة بقيادة الأفغان. والزيارة التي قام بها برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، إلى بلدي في كانون الثاني/يناير واجتماع فريق الاتصال الدولي في جدة كانا حدثين بارزين. ونحن ندعم هذه التفاعلات بما في ذلك تفاعل المجلس الأعلى للسلام مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن باكستان تريد السلام الدائم في أفغانستان. وأغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على عودة أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني مسجل، والتنفيذ السلس للاتفاق الأفغاني الباكستاني للعبور والتجارة وإكمال المشاريع الاقتصادية الأقاليمية لا يمكن تصوره إلا في أفغانستان آمنة ومستقرة.

ويأتي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان في أعقاب شراكة باكستانية أفغانية طويلة الأجل. وبالرغم من مصاعبنا الخاصة، نواصل تقديم مساعدتنا، وهي أكبر مساعدة نقدمها لأي بلد.

سأختم بتكرار تأكيد دعمنا لجهود ومشاريع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وآمل لمشروع القرار الذي يمدد ولايتها لمدة اثني عشر شهرا أخرى أن يعتمد بتوافق الآراء وأن ينفذ بالدعم الكامل من المجتمع الدولي، بما يرضي أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنني، مثل زميلي العزيز، سفير باكستان، سأحاول أن أوجز.

أود أن أبدأ بالتعبير عن امتناننا للأمين العام وممثله الخاص، صديقنا الجيد والعزيز السيد دي مستورا، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على جهودهم وتفانيهم لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. إننا نولي أهمية كبرى لجهود المجتمع الدولي في أفغانستان، ونقدم دعمنا الكامل لنجاح البعثة. باختصار جدا، أود أن أتطرق إلى بعض النقاط المتعلقة بالحالة السائدة في أفغانستان.

أولا، إن الإعلان عن سحب القوات العسكرية للولايات المتحدة هذا العام خطوة تحظى بالترحيب، ولكن ينبغي ألا يستعاض عن هذا الانسحاب بإقامة قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان. ومن الواضح أن وجود القوات العسكرية الأجنبية، أيا كان شكلها وتحت أي مبرر، لن يساعد على ضمان تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، بل سيوفر ذريعة كافية للجماعات المتطرفة لإطالة أمد الصراع المسلح واستمراره.

ثانيا، نحن قلقون جدا إزاء الزيادة في الخسائر في الأرواح والإصابات التي تلحق بالمدنيين الأفغان. ونحن قلقون أيضا من تزايد حالات تشريد الناس. يجب إيقاف وضع حياة الناس الأبرياء تحت رحمة هجمات الطائرات بلا طيار. لا يوجد أي مبرر لتعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر في سبيل مكافحة الإرهاب.

ثالثا، نرحب بمبادرة حكومة أفغانستان في إنشاء المجلس الأعلى للسلام. قام السيد رباني، رئيس المجلس، بزيارة إيران وأعربنا عن استعدادنا لاستضافة إحدى جلسات المجلس في إيران، وذلك بمشاركة الجماعات السياسية والفصائل الأفغانية. ويحدونا الأمل في أن المجلس الأعلى للسلام سيوسع مناقشاته بشأن جهود المصالحة وإعادة الإدماج داخل أفغانستان ومع دول في المنطقة.

رابعا، في مجال التعاون الإقليمي، تتشاطر البلدان المجاورة لأفغانستان مصالح بالغة الأهمية في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل وتؤدي دورا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ومن الواضح أن وجود أفغانستان مستقرة ومزدهرة هو الحالة المثالية بالنسبة للدول المجاورة والمنطقة بنطاقها الأوسع. ولا بد من دعم المشاركة المستمرة بين أفغانستان وجيرانها والشركاء الإقليميين في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية.

خامسا، إن مشكلة المخدرات لا تزال أحد أخطر التحديات التي تواجهها أفغانستان وبلدان المرور العابر. ويجب علينا جميعا أن نأخذ بجدية التحذير الصادر في كانون الثاني/يناير عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أن ارتفاع أسعار الأفيون قد يشجع المزارعين على زراعة خشخاش الأفيون. كما مثّل الاتجار بالمخدرات مرتعا للإرهابيين والمتطرفين والجماعات غير المشروعة التي تحاول زعزعة استقرار الحكومة الأفغانية. وندعو مرة أخرى الذين يتحملون المسؤولية عن مكافحة المخدرات بالنيابة عن المجتمع الدولي إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة للحد من هذا الخطر في أقرب وقت ممكن.

سادسا، واصلنا حوارنا مع السلطات الأفغانية بشأن التعاون الثنائي، خاصة فيما يتعلق بزيادة التعاون في المسائل الأمنية، وجهود مكافحة المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين والعمال المهاجرين والانتهاء من مشاريع التنمية، بما في ذلك بناء الطرق والسكك الحديدية. تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات في زيارة قام بها الأسبوع الماضي وزير الداخلية الإيراني إلى أفغانستان، ونحن نتطلع إلى المزيد من الاتفاقيات في مؤتمرات القمم الثنائية والثلاثية لرؤساء أفغانستان وإيران وباكستان، والاجتماع الثلاثي مع طاجكستان خلال الزيارة التي ستجري في الأسبوع القادم لإيران للاحتفال بعيد النيروز.

نحن على ثقة من أن شعب أفغانستان وحكومتها، اللذين شهدا مصاعب كثيرة ومعاناة كبيرة في العقود الماضية، سيتغلبان قريبا على التحديات والصعوبات وسيمضيان قدما نحو أفغانستان مزدهرة وسلمية ومستقرة. ونحن نتمنى لهم الأفضل في الأيام المقبلة، خصوصا مع بداية النيروز، الاحتفال التاريخي برأس السنة.

الـرئيس (تكلـم بالـصينية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل أستراليا.

الـسيد غولدزينووسـكي (أسـتراليا) (تكلـم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم. ونظرا لضيق الوقت، سأختصر إلى حد ما بياني المطبوع.

ومع ذلك، أود أن أبدأ، كما فعل الآخرون، بتقديم تعازي وفدي لوفد اليابان وحكومتها وشعبها. إنهم يمرون بفترة عصيبة جدا، ولكننا نعرف أنهم سيجتازون هذه الفترة لأنهم أهل لذلك.

أود أيضا أن أشكر السفير تانين على بيانه، وأن أشيد بالممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ستيفان دي مستورا، على العمل الهام الذي يقوم به بالشراكة مع حكومة أفغانستان. وترحب استراليا بالفرصة السانحة لإعادة تأكيد التزامنا بالجهود الدولية في أفغانستان، وتؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

هذه المناقشة تجري في وقت مهم للشراكة بين المجتمع الدولي وجمهورية أفغانستان الإسلامية. ونفهم أنه من المقرر أن يعلن رئيس أفغانستان، حامد كرزاي، في الأسبوع المقبل، عن المقاطعات الأولى حيث ستبدأ عملية انتقال المسؤولية الأمنية إلى القيادة الأفغانية. وسيمثل هذا الإعلان بداية عملية تحقيق هدف الرئيس كرزاي المتمثل في أخذ قوات الأمن الوطنية الأفغانية زمام المبادرة في إجراء العمليات الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وهذا هو الهدف الذي يدعمه المجتمع الدولي بشكل كامل، ويمثل العام ٢٠١١ حجر الزاوية لتحقيق ذلك الهدف.

في المناقشة بشأن أفغانستان التي جرت في كانون الأول (انظر S/PV.6464)، رحبنا بالإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات ولسي جركا. وتؤدي الجمعية الوطنية دورا بالغ الأهمية في نظام الحكم في أفغانستان. ومنذ ذلك الوقت، كان من دواعي سرورنا أن نرى انتخاب رئيس مجلس العموم الذي نفهم أنه بدأ بداية ممتازة في عمله. ونلاحظ أنه قد أحيل مزيد من التحقيقات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى المحكمة الخاصة. ومن الأهمية بمكان، إذا تم إجراء مزيد من التحقيقات، أن تتوافق تماما مع الدستور الأفغاني وغيره من القوانين الأفغانية ذات الصلة.

إن التطوير المستمر للمؤسسات الديمقراطية على أساس سيادة القانون والفصل بين السلطات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحن نشجع الرئيس كرزاي وجميع الذين يعملون في الحكومة الأفغانية، إذ يقومون بمهامهم، على الاستمرار في إعادة بناء بلدهم وتعزيز أسس السلام المستدام والديمقراطية الدستورية.

سيكتسي تعزيز الحكم الأفغاني والتنمية أهمية بالغة بالنسبة للانتقال المستدام الذي لا رجعة فيه. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الجهود المدنية الدولية لتمكين مزيد من القدرة والقيادة الأفغانيتين دعما للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الاستجابة لطلبات السلطات الأفغانية لدعم العملية الانتخابية.

لقد قطعنا شوطا طويلا في ذلك الطريق، ولكن لا يزال هناك شوط طويل لنقطعه. إن المصالحة وإعادة الإدماج هما جزء من مستقبل أفغانستان، وهاتان العمليتان يجب أن تكونا مملوكتين للأفغان وبقيادتهم. وتقدم بعثة الأمم المتحدة دعما أساسيا لجهود الحكومة الأفغانية. فعلى سبيل المثال، مكن الدعم اللوجستي من البعثة، عن طريق فريق دعم السلام، المجلس الأعلى للسلام من الاضطلاع ببرنامج فعال للزيارات الإقليمية والمحلية. وتعمل هذه الزيارات على تحسين الدعم المحلي والإقليمي لعمليتي المصالحة وإعادة الإدماج.

يؤدي جيران أفغانستان والشركاء الإقليميون، الذين استمعنا إليهم للتو، دورا هاما في دعم عملية المصالحة. وتشيد أستراليا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز المشاركة الإقليمية وفقا للولاية البعثة.

أود أن أنوه باختصار بمشاركة أستراليا في أفغانستان في الفترة التي تبدأ منذ أن خاطبنا المجلس آخر مرة بشأن هذه المسألة.

كما يعلم المجلس، فإن أستراليا هي عاشر أكبر مساهم بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأكبر مساهم بقوات من خارج حلف الناتو عموما. ومنذ أسبوعين، زار وزير خارجية بلدي، السيد كيفين رود، أفغانستان. وركزت رحلته على كابل ومقاطعة أوروزغان، حيث تشارك أستراليا بوصفها جزءا من فريق أوروزغان الموحد الذي يرفع علم القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وزار السيد رود الجنود والمدنيين الأستراليين العاملين في تارين كوت، في مقاطعة أوروزغان، وشاهد مباشرة الآثار الإيجابية لجهود المجتمع الدولي. ومما قاله وزير الخارجية، إن هناك ”شواهد واضحة على التقدم الذي تحققه بعثتنا“. ونعتقد أن ذلك صحيح.

كما أننا نشهد تقدما في جهودنا لتحقيق التنمية والحكم الرشيد. وخلال العام المالي الحالي، ستقدم أستراليا ١٢٣,١ مليون دولار كمساعدة إنمائية لأفغانستان، بينما زاد البرنامج القطري للوكالة الأسترالية للتنمية الدولية بمعدل ٥٠ في المائة، بحيث بلغ قيمة ١٠٦ ملايين دولار. وخلال عام ٢٠١٠ زادت قوة أستراليا المدنية في أفغانستان إلى ٥٠ شخصا. ويقود مدني أسترالي فريق التعمير لمقاطعة أوروزغان، حيث نشهد تقدما ثابتا في تحسن معايير الحكم والتنمية.

ومما يدعو إلى الارتياح أن نرى المناقشة بشأن توقعات زيادة التجارة والاستثمار في أفغانستان. وأشير بشكل خاص إلى المؤتمر الدولي للاستثمار في أفغانستان الذي استضافته الإمارات العربية المتحدة في أواخر عام ٢٠١٠، والذي شارك فيه وزير خارجية بلدي. إن تحسين الرفاه الاقتصادي في أفغانستان هو العامل الرئيسي في تحسين مصادر الرزق للأفغان، وبالتالي آفاق المجتمع الآمن والمستقر.

إن مشاركة أستراليا ما هي إلا مثال واحد على الالتزام الطويل الأمد للمجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

وأود أن أتوقف لحظة لتذكر المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. وأشير إلى أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان، الذي يحث جميع الأطراف المشاركة في الصراع المسلح في أفغانستان على تعزيز الجهود لحماية المدنيين الأفغان.

وأخيرا، أود،كذلك، أن أتوقف لحظة للتنويه بتفاني موظفي بعثة الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان. وتدعم أستراليا جميع الجهود لكفالة الأمن اللازم لكي يقوم جميع من يعملون على دعم مستقبل أفغانستان بإنجاز مهامهم الصعبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، وبلدان تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وعلى غرار الآخرين، أود أن أحيي الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي مستورا وفريقه وأن أشكرهم على عملهم المميز وتعاونهم الجيد مع الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر، كذلك، السفير تانين على بيانه.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2011/120*)، المعروض على المجلس اليوم يوجه قسطا كبيرا من الاهتمام إلى الانتقال إلى القيادة الأفغانية الكاملة فيما يتعلق بالأمن وبعملية كابل بشكل أعم التي اكتسبت مزيدا من الزخم خلال الأشهر القليلة الماضية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي برغبة الحكومة الأفغانية في تولي دور الريادة في عملية الانتقال والتنمية العامة في أفغانستان، كما أعرب عن ذلك مؤخرا وزير الخارجية، السيد رسول، في رسالته الموجه إلى الأمين العام بان كي – مون (S/2011/118، المرفق). إننا نثمن حقيقة أن عملية الانتقال سوف يطلقها رسميا الرئيس كرزاي قريبا بمناسبة العام الأفغاني الجديد، وذلك في ٢١ آذار/مارس.

وفي الوقت ذاته، فإننا نؤيد بالكامل – كما أكد الأمين العام – حقيقة أن ممارسة السيادة تعني ضمنا المسؤولية، في المقام الأول، حيال الشعب الأفغاني. وفي مواجهة الحوادث الأمنية الكبيرة التي تؤثر على عدد مقلق من المدنيين أو تستهدفهم، فإننا نظل ملتزمين بالدعوة إلى عملية انتقالية مستدامة وبالمساعدة على تنفيذها. ومع أننا سعداء بالبناء المستمر للمؤسسات الأمنية، فإننا ما زلنا نريد أن نراها تطور قدرات أقوى لحماية السكان من العنف، وبالتالي ندعم جهود التدريب لهذا الغرض.

وقد انضممنا جميعا إلى الرؤية الشاملة لأمن أفغانستان التي تتضمن الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية. وقد فعلنا ذلك انطلاقا من فهمنا المشترك بأن الانتقال الناجح والمستدام يستند أيضا إلى عملية سياسية شاملة، وإلى تحسينات ملموسة على امتداد جميع أراضي أفغانستان من أجل الشعب الأفغاني. وفي ضوء ذلك، نأمل أن المؤسسات السياسية ستتمكن قريبا من التركيز على التحديات العملية الماثلة وأنها بذلك ستحظى بالمزيد من الشرعية في نظر السكان. إننا نرى أن الوقت قد حان لحل الخلافات القائمة حاليا حول تشكيل البرلمان، مع احترام ولاية المؤسسات الانتخابية والفصل بين السلطات.

وبصورة أعم، فإن بناء مؤسسات قوية وموثوق بها، وقادرة على إقامة العدالة وتقديم خدمات أخرى إلى الشعب تمثل أولوية رئيسية. كما أننا لا نستطيع التأكيد بالقدر الكافي على أهمية تعزيز القدرة على كفالة حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات دينية أو عرقية، وحمايتهم من العنف وإساءة المعاملة. وعلاوة على ذلك، يؤمن الاتحاد الأوروبي بقوة أن جميع البلدان تجني فوائد من مشاركة المرأة بقدر أكبر بوصفها طرفا فاعلا هاما في التنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وفقا لما ورد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي الحياة العامة على وجه العموم.

لقد حققت عملية كابل تقدما منذ مؤتمر كابل المعقود في تموز/يوليه من العام الماضي، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني. إن الاتحاد الأوروبي، من ناحيته، لم يواصل زيادة مجموعة مساعداته فحسب، بل أنه أيضا مستمر على المسار فيما يتعلق بمواءمة برامجه مع أولويات الحكومة وتوجيه المساعدة عبر هياكل الحكومة الأفغانية والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

إن ملكية أفغانستان وقيادتها أساسيتان في الواقع من أجل الانتقال المتواصل، وهما بحاجة إلى أن يقترنا بالمساءلة والإدارة المالية المعززة والمؤسسات الفعالة. وهذا أمر لا غنى عنه، كذلك، لنجاح البرامج ذات الأولوية ولاستمرار المساعدة الدولية في الوقت الذي تعززت فيه المراقبة من جانب الدوائر الانتخابية المحلية لشركاء أفغانستان. وعلاوة على ذلك، بات جليا أن الإدارة الاقتصادية تقتضي المزيد من

الاهتمام، بما في ذلك تحسين المراقبة على القطاع المالي بمساعدة المؤسسات المالية الدولية عند الاقتضاء.

وإذ تمضي العملية الانتقالية قدما بشكل تدريجي، تستمر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أداء دور أساسي في تنسيق وإدارة المساعدة الدولية، وكذلك في دعم عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية، التي يجب أن تحترم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى وجود البعثة المتوازن في كل مناطق أفغانستان، بما في ذلك من خلال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما أننا نؤمن أن مكاتب الأمم المتحدة الميدانية تضطلع بمهام أساسية.

كما أننا نؤيد استمرار دور الأمم المتحدة في الإصلاح الانتخابي في الأجل الطويل، الذي أكد أهميته إعلان كابل، ولا سيما فيما يتعلق باستدامة العملية الانتخابية. وينبغي للجهود في هذا المجال أن تبني على الدروس المستفادة من الدورتين الانتخابيتين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وفي الختام، إننا ندعم التمديد المقترح لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكي تتمكن البعثة من الاستمرار في توجيه تهيئة بيئة مؤاتية للانتقال الناجح والتحول في أفغانستان. والاتحاد الأوروبي، من ناحيته، كرر التأكيد مؤخرا، في اجتماع عقده مع الرئيس كرزاي، على دعمه القوي للانتقال وعلى أهمية التعاون الطويل الأجل مع أفغانستان، وأيضا بعد عام ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد دي مستورا للرد على التعليقات.

السيد دي مستورا (تكلم بالإنكليزية): سأجعل ملاحظاتي مقتضبة إلى أقصى حد نظرا لتأخر الوقت ولحقيقة أنني أشعر بالارتياح حيال ما استمعت إليه اليوم.

وأود أن أشير إلى أمرين. أولا، سوف نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ الفهم المشترك الذي نتصور أنه بات جليا في مجلس الأمن فيما يتعلق باستعراض الولاية والولاية الجديدة والأنشطة في المستقبل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبطبيعة الحال، سيتم ذلك على أساس ما اضطلع به من عمل في سياق عملية الاستعراض، وحقائق الواقع في الميدان، لكي يتمكن المجلس، الذي سيجري التعديلات على الولاية، من النظر في نتائج الاستعراض. وسنفعل كل ما نستطيع من أجل القيام بذلك معا.

ثانيا، أود أن أشير ببضع كلمات إلى مسألة لم نسلط عليها الكثير من الضوء اليوم. وكنت عازما على القيام بذلك بنفسي في وقت ما. وتتعلق المسألة بـ ٥٠ في المائة من الشعب الأفغاني، وأعني النساء الأفغانيات. وسوف نستمر في اعتبار مهمة مساعدة السلطات الأفغانية على كفالة أن يكون للمرأة الأفغانية مستقبل أفضل جزءا من مهامنا. إن مجموع النساء الأعضاء في البرلمان ٦٩ عضوا. وفي الآونة الأخيرة ساورنا قلق بالغ إزاء عدد من المسائل المتعلقة بمآوي المرأة.

وسأصر على تلك النقطة لأنها جزء من ولاية بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهي بذل كل ما في وسعنا لمساعدة هذا القطاع الكبير والهام من الشعب الأفغاني.

وذكرتني امرأة عضو في البرلمان الأفغاني بأن أحد أهم المجالات هو التعليم. فإذا علّمت رجلا، فإنك تعلم رجلا واحد، وإذا علّمت امرأة، فإنك تعلّم أسرة. لقد ذكرتني بذلك قبل مجيئي إلى هنا، لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر به هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.